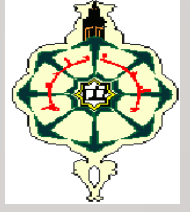


الشعبية الديمقراطية الجزائرية الجمهورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
- تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية - علوم التسيير - العلوم التجارية

والعلوم المالية
قسم العلوم المالية

مطبوعة في مقياس

التسيير المالي - 1 - دروس وتطبيقات

لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة

من إعداد الاستاذة: كلفاني شهيدة

السنة الجامعية: 2023/2022



المحتوى	الصفحة
مقدمة	01
المحور الأول: تحليل القوائم المالية	22
I. القوائم المالية	22
1. الميزانية المالية المحاسبية	22
الشكل العام للميزانية المالية المحاسبية	24
2. الميزانية المالية	25
نقائص و عيوب الميزانية المحاسبية المالية	25
ضرورة إعداد الميزانية المالية	25
• إعادة ترتيب عناصر الأصول	26
• إعادة ترتيب عناصر الخصوم	25
الشكل العام للميزانية المالية	27
ملاحظات هامة	27
تطبيقات	29
II. أدوات و وسائل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة	53
1. دراسة الوضعية المالية عن طريق التوازنات المالية	53
المال المتداول	53
احتياج المال المتداول	55
الخزينة-مستوى النقدية	55
2. دراسة الوضعية المالية عن طريق النسب	57
نسب التمويل	57
نسب السيولة	59
نسب النشاط	60
تطبيقات	62
المحور الثاني: المردودية و اثر الرافعة المالية	69
I. المردودية	75
1. المردودية الاقتصادية	75
2. المردودية المالية	76
II. مبدأ أثر الرفع المالي	79
1. الرافعة المالية	80
2. أثر الرافعة المالية	82
تطبيقات	84
المراجع	105

يعتبر مقياس التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي،

حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

ومن خلال هذه المطبوعة سنحاول إبراز الجوانب الرئيسية للتشخيص المالي بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا العمل إلى عدة نقاط، نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم التشخيص المالي من أجل ضمان أحسن تسيير للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية.

➤ المقدمة

➤ القوائم المالية:

➤ المردودية والرافعة المالية

مقدمة

يعرف التسيير المالي بأنه مجموعة من الطرق والوسائل العلمية التي تسمح للمؤسسة بتأمين الاندماج الفعال في محيطها المالي.

قد يبين لنا التسيير المالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل واستثمار هذه الأخيرة بكفاءة لما يكفي لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتعظيم أرباح المساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة وهي: البقاء، النمو، الاستمرار.

أما التحليل المالي يعتبر فرعاً من فروع مالية المؤسسة يستند أساساً تحليل الأخطار، فهو يشخص الوضعية المالية لماضي وحاضر المؤسسة بالاستعانة بالقوائم المالية الرسمية من أجل مساعدة الأطراف المالية للحصول على حكم شامل حول الوضعية المالية للمؤسسة.

1. الإدارة المالية

1. مفهوم الإدارة المالية

الإدارة المالية هي الإدارة المسؤولة عن دراسة أفضل السبل المؤدية للحصول على رأس المال اللازم وأفضل الوسائل لاستخدام هذا التمويل بغية الوصول إلى أهم هدف للشركة وهو تعظيم القيمة السوقية لها واستثمار رأس المال بكفاءة بشكلٍ يضمن تعظيم ثروة المساهمين ويحقق البقاء والنمو والاستمرار للمؤسسة، أي أنها فعلياً فن إدارة التمويل بكفاءة في الشركات والمؤسسات ففي كيانات التجارة و الأعمال و الهيئات الخدمية المختلفة، توجد الإدارة المالية التي تتولى الاختصاصات المتعلقة بمتابعة الحركة المالية و المحاسبية، أو ما يعرف بالميزانية Budget، وفق الأهداف الموضوعة مسبقاً لسياسة تشغيل رأس المال .

إن أكثر أنواع الإدارات المالية شيوعاً هي تلك الموجودة في شركات الأعمال التجارية، بخلاف الإدارات المحاسبية والمالية في المؤسسات الخدمية اللاربحية حيث يكون أغلب أهداف الإدارة المالية متمثلاً بخلق التأثير المادي والمعنوي لكيان المؤسسة المالية عن طريق تعيين رأس المال الرئيسي، و زيادة رأس المال، و تعزيز السيولة المالية، و تحقيق الربح المالي، من أجل تحقيق عائد مناسب من الاستثمار بالتوازي مع التعامل الحكيم مع مخاطر العمل

2. وظيفة الإدارة المالية

تدور وظيفة الإدارة المالية حول كيفية تمويل وإدارة استثمارات الشركة بشكل يحقق أكبر عائد ممكن من تلك الاستثمارات عند أدنى مستوى محفوف بالمخاطر وبأقل حد ممكن من رأس المال. كما تعتبر المسؤولة عن إعداد التخطيط المالي الجيد للشركة والرقابة المالية إضافة لحل المشكلات الخاصة التي لا يتكرر حدوثها كثيراً كمشاكل الاندماج بين الشركات

كما تتلخص وظيفة الإدارة المالية في جمع المعلومات والبيانات المالية وتسجيلها وتلخيصها ضمن التقارير الإدارية بعد أن تتم مراجعتها بشكل جيد لمساعدة مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات واتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة في حال حصول أي انحراف عن الخطط وآليات النظام المالي الذي تلتزم به الشركة.

3. الإدارة المالية والإدارة المحاسبية

تم الربط بين الإدارتين المالية والمحاسبية من خلال العلاقة الوثيقة التي تجمع بينهما، حيث أن المحاسب هو من يرفع التقارير التي تستخدمها الإدارة المالية من أجل تنفيذ واتخاذ القرارات الملائمة، ومن جانب آخر فإن فهم وإدراك الإدارة المالية يعطي المحاسب القدرة على لفهم جميع أنواع المعلومات التي تهمل الإدارة المالية، وبصفة عامة يؤهله على كيفية استخدام الإدارة المالية للمعلومات والبيانات المحاسبية التي تحصل عليها.

ونتيجة للتقارب بين الإدارة المحاسبية والمالية الذي تشهده الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص يساهم المحاسبون في عملية اتخاذ القرارات المالية بجانب ممارستهم لدورهم التقليدي في المحاسبة داخل الشركة

4. وظائف الإدارة المالية

فيما سبق قد بات مفهوما لديك ماذا يعني مفهوم الادارة المالية ووظيفتها بالشكل العام والهدف الذي وضعت من أجله ، سنوضح فيمايلي بالتفصيل عن وظائف الادارة المالية

أولاً: التخطيط المالي

والتي تتضمن رسم استراتيجيات العمل المالية والتنفيذية وفقاً للسيولة المالية المحددة والتأكد من توافرها في الوقت المناسب لتغطية احتياجات العمل؛ قد تكون هذه الاحتياجات: توفير معدات، أو شراء مخزون استثماري، أو صرف رواتب الموظفين، أو تمويل المبيعات المؤجلة الدفع...إلخ، وعلى المدى البعيد تكون دائماً السيولة المالية مطلوبة من أجل عمل توازنات للسعة الإنتاجية للعمل

ثانياً: الرقابة المالية

وتشمل الطرق والإجراءات التي تنفذها المؤسسة من أجل ضمان دقة وصحة البيانات المالية الخاصة بها من خلال الضوابط المحاسبية التي لا تضمن فحسب الامتثال للقوانين واللوائح، إنما صممت أيضاً لمساعدة المؤسسة على التوافق مع الإجراءات القانونية؛ حيث أن المتابعة المالية تعمل على تأكيد تحقيق الأهداف الإجرائية من حيث: فاعلية تشغيل الأصول المالية، تأمين الأصول المالية، تأكيد حقوق المساهمين وفقاً لقوانين العمل

ثالثاً: اتخاذ القرارات المالية

تعد من أكثر الإجراءات الحساسة في مجال الإدارة المالية ؛ حيث ان اتخاذ القرار مالي قد يكون مصيرياً بالنسبة لمستقبل الشركة، خاصة عندما ينطوي على أنواع من المفاضلات بين أولويات تعتبر كلها مهمة؛ فهناك جانب إنفاق على الاستثمار قبل جني

الأرباح، كذلك هناك جوانب إنفاق على متباينات أخرى تتعلق بنظم العمل لا بد من مراعاتها... إلخ، لذلك فقد يتخذ المدير المالي قرارات يكون من أولوياتها زيادة السيولة المالية، على حساب عناصر أخرى، و يكون ذلك بعدة وسائل؛ مثلاً: تأجيل توزيع الأرباح على المساهمين و استبقائها كسيولة مالية تساهم في دعم الاستثمار و التمويل، أو من خلال بيع بعض الأسهم، أو عمل قروض بنكية، أو الحصول على معاملات مؤجلة الدفع من المتعاملين... إلخ

5. أهداف الإدارة المالية

من المعروف أن وجود الكيان المالي لأي مؤسسة نابع من تحقيق قائمة من الأهداف، نبين لك عزيزي القارئ أبرز الأهداف التي وُضعت لإدارة المالية من أجلها:

➡ توفير السيولة النقدية

من أبرز عوامل استمرار أي كيان مالي هو السيولة المالية، والتخطيط لهذا الهدف هو من أولى خطوات البناء الاقتصادي الناجح، مع التخطيط للحصول على الأرباح في أقرب وقت ممكن بغية خلق التوازن بين معدلات الإنفاق و الكسب

➡ تحقيق العائد للمستثمرين المساهمين

يعمل هذا الأمر على كسب الثقة ضمن كيان العمل، ويمنح الفرصة لزيادة المساهمين وزيادة رأس المال. والدليل على أن تأمين الغطاء النقدي السائل من أهم عوامل الاستمرار هو ما جرى بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008/2009، عندما استطاعت بعض المؤسسات القيام من هذه الكبوة نتيجة توافر السيولة المالية

➡ الهدف الربحي

يعد أهم الأهداف الحيوية في قطاع الأعمال الخاصة على كافة المستويات و قد برزت أهمية وضع هذه الأهداف المالية الإجرائية كمجموعة الأهداف المصاغة باعتبارها النقاط المرجعية التي على أساسها يقاس الأداء المالي.

6. العوامل المؤثرة على حركة المال عند وضع الأهداف في الإدارة المالية

يتم وضع الأهداف وفقاً لعوامل عديدة تؤثر على حركة المال أهمها:

أولاً: العوامل الداخلية

أهداف خاصة بطبيعة رأس المال و ملكيته: رأس مال حديث التأسيس، شركة مساهمة، عراقة الكيان المالي وتأثيره في سوق الأعمال ...إلخ

أهداف خاصة بحجم وحالة كيان العمل: في كيانات الأعمال المحدودة أو حديثة الإنشاء يكون التركيز على الاستمرارية و موازنة الإنفاق أكثر من تحقيق الربحية، أما المؤسسات المالية الكبيرة ذات الهيمنة الاقتصادية، فيكون التركيز على زيادة عدد المساهمين ورفع قيمة الأسهم

أهداف وظيفية أخرى: يقصد أي مؤثرات نوعية أخرى من شأنها أن تتعارض مع الأهداف المالية للشركة؛ مثل ما يتعلق بشؤون حقوق العمالة، كثافة العمالة من حيث التنظيم و القوانين الحاكمة و الحقوق التي يلزم أدائها... إلخ

ثانياً: العوامل الخارجية

الظروف الاقتصادية: أجبرت الأزمة الاقتصادية الطاحنة الكثير من الشركات على إعادة جدولة أعمالها المالية؛ من حيث تحديد الحد الأدنى و الحد الأعلى لمعدلات السيولة المالية تبعا لقوانين السوق والمعاملات؛ مثال: سعر الفائدة Interest rates؛ المبلغ المطلوب دفعه، مُعبّرًا عنه كنسبة مئوية من أصل القرض Principal، من قبل المُقرض Lender للمقرض، ويعرف بمعدل النسبة السنوية

سعر الصرف Exchange rates؛ سعر عملة دولة ما؛ أي المعدل الذي يمكن به تبادل عملة الدولة بعملة بلد آخر، و التغير و التذبذب في أسعار العملات، من العوامل المؤثرة على الأهداف والمحددات المالية الموضوعة سابقا

المنافسون: البيئة التنافسية تؤثر على مدى إنجازيه الأهداف؛ مثال: خفض الأسعار قد يصبح ضرورة إذا كان المنافس قادراً على أن ينمو في المنافسة السوقية ويزيد من نسبة إشغاله للسوق

التغير السياسي والاجتماعي: هناك تأثيرات غير مباشرة، مثل تنظيمات قوانين البيئة الخاصة بالانبعاثات و دفن المخلفات، قد تجبر مجال الاستثمار على زيادة الاستثمار في مجالات عن مجالات أخرى.

7. أقسام الإدارة المالية

من الطبيعي أن تختلف هيئة وتخصص الادارة المالية من مؤسسة لأخرى تبعاً لهدف المؤسسة و الصلاحيات التي تمنح لها.

للإدارة المالية قسمان أساسيان هما:

➡ الإدارة المالية في القطاع العام

➡ الإدارة المالية في القطاع الخاص

يشار إلى أن هذان القسمان غير منفصلان عن بعضهما تماماً بل هناك تأثير متبادل بينهما حيث أن الإدارة المالية الخاصة تدعم الإدارة المالية العامة عبر الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص كما أن المالية العامة توفر الدعم للمالية الخاصة عبر ما تنفقه على الخدمات والمشاريع والبنية التحتية. كما أن كليهما يتعاملان في ذات السوق المالي الواحد.

أولاً: الإدارة المالية في القطاع العام:

مهمتها وضع الدراسات، والأبحاث المالية في مؤسسات القطاع العام، تعود ملكيتها إلى حكومة الدولة، كالوزارات والمؤسسات التابعة لها وغيرها تقوم الإدارة المالية العامة بمتابعة الصادرات والواردات من المال، من خلال فرض الرقابة على الأموال العامة بغية تحليل الأوضاع المالية والاقتصادية.

ثانيا: الإدارة المالية في القطاع الخاص:

مهمتها وضع الدراسات والأبحاث المالية في مؤسسات القطاع الخاص، تعود ملكيتها إلى أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال كمثال عليها: الشركات الخدمية والتجارية وغيرها.

تقوم الإدارة المالية الخاصة بمتابعة الوضع المالي للشركة، عبر ربطه مع الميزانية المخصصة لها، وتسعى لتقييم كم حققت من نجاح، ضمن الظروف التنافسية مع الشركات الأخرى.

مقارنة بين الإدارة المالية في القطاع العام عن مثيلتها في القطاع الخاص:
تختلف الإدارة المالية في القطاع العام عن تلك في القطاع الخاص من حيث الغايات والأهداف فالإدارة المالية العامة تهدف أولا إلى تحقيق الأهداف المجتمعية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

بينما تهدف الادارة المالية في القطاع الخاص لتحقيق مصالح أصحاب الشركات من خلال تحقيق الأرباح لهم. هذا السعي نحو تحقيق الأهداف الخاصة يؤدي بالتالي لتحقيق غايات المجتمع بشكل غير مباشر ويتمثل ذلك في زيادة الاستخدام وزيادة الناتج القومي الإجمالي الأمر الذي تسعى له الإدارة المالية العامة

نقاط الاختلاف بين الإدارة المالية في القطاع العام عن المالية في القطاع الخاص:
من ناحية التمويل:

تقوم الدولة بتحصيل احتياجاتها المالية من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أيضا عبر الإيرادات غير الضريبية مثل الرسوم والتراخيص، الإيرادات العائدة من أملاك الدولة، مشاركة الدولة في المشاريع والأرباح العائدة منها، الاقتراض

أما الشركات الخاصة فإنها تحصل على احتياجاتها التمويلية عبر مساهمة أصحاب المشروع بالإضافة إلى الاقتراض والأرباح غير موزعة. من ناحية الاستثمار:

يعتمد القرار الذي يتخذه القطاع العام بالاستثمار أو الإنفاق أولاً على تحقيق الرفاه الاجتماعي ويأتي الربح ثانياً.

بينما يتخذ القطاع الخاص قراره بالاستثمار وفق توقعه بالحصول على عائد مناسب لرأس المال المستثمر ووفق اهتمام أقل بالأهداف المجتمعية

الهيكل التنظيمي للإدارة المالية في المؤسسات

يختلف الهيكل التنظيمي للإدارة المالية من مؤسسة لأخرى وفقاً لاختلاف الحجم بالدرجة الأولى كما يختلف وفقاً لطبيعة الشركة أيضاً.

وسنتعرف فيما يلي عن ذلك من خلال النقاط التالية:

➡ الإدارة المالية في الشركات الصغيرة

صاحب الشركة الصغيرة هو المسؤول الأول وقد يكون الوحيد عن الانتاج أو التسويق أو شؤون الأفراد والوظيفة المالية. وفي حال كان هنالك اشخاص اخرون يعملون معه في مجال الإدارة المالية فان ما يسند إليهم في العادة هو القليل من المظاهر الوظيفية البسيطة فقط مثل مسك الدفاتر و ادارة الصندوق والمحافظة عليه وتحصيل الاموال في حين يحتفظ صاحب الشركة لنفسه باتخاذ جميع القرارات الهامة كتحديد الحاجيات المالية والتمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح.

➡ الإدارة المالية في الشركات المتوسطة

الشركات متوسطة الحجم عادة ما يكون لديها ادارة ماليه ذات استقلاليه أكثر عند ممارسه مهامها المالية وقد يرأسها شخص بمنصب المدير المالي الذي يتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي قد يتمتع بها من يعمل في الشركات الصغيرة ذات الإدارة الفردية.

الإدارة المالية في الشركات الكبيرة

في حالة الشركات الكبيرة الحجم، الأمور المالية لا تكون من مسؤوليات فرد واحد إنما تتوزع بين العديد من الأشخاص المتخصصين الذين يتولون مراكز إدارية متقدمة وفي الغالب يكون المسؤول الأول عن الأمور المالية في مرتبة نائب المدير العام ويساعده شخصان هما المدير المالي والمراقب المالي.

يتم تحديد مهام كل هؤلاء الأشخاص عادة على الشكل التالي:

نائب المدير العام للشؤون المالية:

يتم تعيين وظيفة نائب المدير العام للشؤون المالية في الشركات الكبيرة بحيث يتولى الدور الأول في إدارته كل ما يتعلق بالشؤون المالية للشركة كما يكون المسؤول عن نشاط المراقب المالي والمدير المالي كما يلعب هذا المسؤول دوراً أساسياً في التخطيط المالي الشامل للشركة والسياسة المالية في الغالب يكون هذا الشخص من أعضاء الفريق الإداري للشركة كما يكون عضواً من مجلس الإدارة باستطاعته أن يقدم الاستشارة الفنية في الأمور ذات الصلة بالقضايا المالية

يعتمد المجلس على خبرة هذا الشخص في القرارات الخاصة في نسبه الأرباح التي يجب توزيعها والتمويل اللازم لخطة الشركة طويلاً الأجل وقرارات الانفاق الرأسمالي

المدير المالي:

يعتبر الدور الأساسي للمدير المالي هو إدارة أموال الشركة وتأمين الاحتياجات التمويلية لها والحفاظ على السيولة المالية، أي كل ما يتعلق بالأعمال المالية الخارجية

وبذلك يمكن تلخيص دور المدير المالي والأجهزة التابعة له القيام بالمهام التالية:

- إدارة النقد
- هو المسؤول عن تنظيم العلاقة مع الشركات المالية والبنوك
- تأمين التمويل اللازم للشركة

• إدارة ديون الشركة على الغير

• توزيع الربح على المشاركين

المراقب المالي:

هو المسؤول المباشر عن الأعمال المالية الداخلية، أي المهام التالية من وظائف الإدارة المالية للشركة:

• المحاسبة

• القيام بإعداد القوائم السنوية المالية

• اعداد التدفق الداخلي

• تجهيز الرواتب

• اعداد القوائم التقديرية المالية

• اعداد الحسابات الضريبية

حسب المفهوم الحديث للإدارة المالية ينبغي أن يكون المدير المالي بالقرب من رأس الهيكل التنظيمي للشركة وذلك للأسباب التالية:

الأهمية الكبيرة التي تحظها عمليات التخطيط والتمويل والاستثمار والتي هي من مهام ومسؤوليات المدير المالي

اهمية المعلومات التي تقدمها الادارة المالية للشركة في عملية اتخاذ القرار

اهمية القرارات المالية في عملية استمرار الشركة ومستقبلها، ما يحتم بناء القرارات المرتبطة بالشؤون المالية وفق معلومات دقيقة.

السلطات التي يتمتع بها المدير المالي في الشركة:

للإدارة المالية دور هام في الشركات الحديثة وتطورها ولا يقتصر دورها فقط على حفظ السجلات أو إعداد التقارير أو تجهيز الرواتب وإدارة النقد، بل أصبح يركز على كيفية

الحصول على المال من مختلف المصادر واستعمالها في أنواع الأصول المختلفة بهدف تعظيم القيمة الحالية للشركة.

ومثلما ازدادت أهمية القرارات المالية بات من الضرورة اتخاذها من قبل مصدر أكثر قربا للإدارة العليا ، وهذا ما يوضح سبب أن مختلف مظاهر الوظيفة المالية تقوم بها الإدارة العليا للشركة وعلى الرغم من ذلك يبقى هناك حيز كبير ليمارس فيه المدير المالي تأثيره باتخاذ القرارات المالية وذلك عبر كونه مستشارا لهذه الإدارة يساهم في مساعدتها للوصول للقرار الأمثل.

II. التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

أولاً: مفهوم التشخيص المالي:

قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى موضوع التسيير المالي باختصار .

1- تعريف التسيير المالي: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يركز ويهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويستعمل في تحقيق ذلك العديد من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

2- الخطوات العملية للتسيير المالي: لكي يحقق التسيير المالي أهدافه يقوم المسير المالي بانتهاج الخطوات التالية:

أ- التشخيص المالي: يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات

التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة الي تعتبر المرآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة.

ب-اتخاذ القرارات المالية: عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوازن المالي والمردودية والنشاط الاستغلالي والنسب المالية وتطور السيولة، يمكن له أن يتخذ القرارات المالية سواء كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب

الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسيير المخاطر المالية.

ج-الرقابة المالية: من خلال الرقابة المالية يتم الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق مقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج فعلية مع الأهداف المسطرة وفق عملية التخطيط المالي، وذلك من أجل تحديد الاختلالات ووضع الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة. وبالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة للتسيير المالي ومتضمنة فيها فقبل اتخاذ القرارات المالية تمر عملية التسيير بتحليل الوضعية المالية من اجل اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة.

3- تعريف التشخيص المالي: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى

كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
2. تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
2. تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
1. تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
2. تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6. استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

7. اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.

8. إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.

ثالثا: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة إلى:

1. تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر

جدول حسابات النتائج.

2. فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.

3. تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.

4. يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.

5. يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

6. يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتقادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.

7. يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة.

رابعا: خطوات التشخيص المالي:

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

1. تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).

2. الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.
 2. اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
 1. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
 2. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
 6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
 7. التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
 8. القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.
- خامسا: طرق التشخيص المالي:

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1. التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:
- أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرда مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

هـ- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ولديون،

حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

و- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2- التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن واختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من

قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدّر ب 8 % .
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض.
- الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

سادسا: أدوات التشخيص المالي:

يسعى الشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل

تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة

المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر

الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

سابعاً: المقومات الأساسية للتشخيص المالي:

يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط

التالية:

- أن يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لابد له أن يراعي العناصر التالية:

أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التشخيص وأيضاً المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

- أن يتسم الشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب.

- أن تتمتع مصادر المعلومات الي يستقي منها الشخص معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية ولابد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

ثامنا: نتائج التشخيص المالي:

بعد اجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام ادوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:

1. تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2. تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.

3. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

4. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

5. تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.

6. اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح...الخ.

7. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

8. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.

9. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.

10. تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

11. القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

12. وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

المحور الأول: تحليل القوائم المالية

أ. القوائم المالية:

1. الميزانية المحاسبية المالية

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون نهاية كل شهر أو نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول وكل ما عليها من أموال في شكل خصوم، والفرق بينهما يمثل النتيجة الاجمالية للدورة.

عناصر الميزانية :

الخصوم : هي كل وسائل التمويل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة و تتكون من الأموال الخاصة المتمثلة في الأموال الجماعية ، إحتياطيات و نتيجة الدورة . تتكون أيضا من خصوم جارية متمثلة مثلا في الموردون ن التثبيثات ، دائنوا الإستغلال ، أدوات الدفع و ديون قصيرة الأجل أخرى .

و ترتب الخصوم حسب درجة الإستحقاق : أي المدة التي تبقى فيه هذه الاموال تحت تصرف المؤسسة إلى تاريخ الإستحقاق .

الأصول (الإستعلامات) : تتكون من مجموع القيم و الأموال و المتمثلة في الأصول الجارية و الأصول غير جارية .

• أصول غير جارية : تتكون من 3 أقسام :

أ- **تثبيثات معنوية :** كل القيم و الأموال التي حققتها المؤسسة مثل : العلامة

التجارية ، شهرة المؤسسة ، موقع المؤسسة .

ب- **تثبيثات مادية :** و هي مجموع الممتلكات و القيم الدائمة التي

اشترتها المؤسسة مثل : أراضي ، المباني ، تجهيزات الإنتاج .

ت- **تثبيثات مالية :** تتمثل في كل القيم المالية المستثمرة في مؤسسات

أخرى .

عوائد هذه الأموال تتحصل عليها المؤسسة بعد سنة مثل : سندات المساهمة ، سندات

التوظيف ، سندات التجهيز ، كفالات مدفوعة .

• الأصول الجارية : هي كل الحسابات التي مدة تحولها إلى سيولة تقل عن سنة تتكون من:

أ- المخزونات : و هي كل المواد التي إشترتها المؤسسة بهدف بيعها أو إستهلاكها في عملية الإنتاج مثل : المواد الأولية ، منتجات تامة ، منتجات نصف مصنعة ، بضاعة... الخ .

ب- الحقوق : هي مجموع العناصر التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير أي كل الحقوق المالية للمؤسسة عند الغير و تتمثل في الزبائن ، أوراق القبض .

ت- السيولة الجاهزة : هي كل ما تملكه المؤسسة من أموال جاهزة نتيجة عملية البيع و توضع على مستوى صندوق المؤسسة أو في شكل حسابات جارية لدى البريد أو البنك .

ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة أي المدة التي تستغرقها هذه الأصول للوصول إلى سيولة .

الشكل العام للميزانية المالية المحاسبية :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>الأصول الغير جارية</u>		<u>الأموال الخاصة :</u>	
-تثبيات معنوية :		-أموال جماعية .	
شهرة المحل		-احتياطات .	
-تثبيات مادية :		-النتيجة .	
مباني ، أراضي ،		<u>الخصوم غير جارية</u>	
معدات		موردوا الإستثمار	

	<u>الخصوم الجارية</u> المورد أوراق الدفع ديون قصيرة أخرى		-تثبيات مالية : سندات المساهمة ، التوظيف ، التجهيز <u>الأصول الجارية :</u> -المخزونات : بضائع ، مواد أولية -الحقوق : الزبائن -القيم الجاهزة : البنك
	المجموع		المجموع

2. الميزانية المالية

نقائص و عيوب الميزانية المحاسبية المالية

إنّ الميزانية المحاسبية كما سبق دراستها تحقق أهداف محاسبية كقيّد النتائج ، و أهداف قانونية كتحديد ذمة المؤسسة ، حقوقها عند الغير و ديونها ، و أهداف إقتصادية كتحديد الإختبارات من أجل الحصول على إيرادات غير أنها لا تستجيب لأهداف مالية . تظهر لنا حسابات حقيقية أي غير مطابقة و القيم الموجودة في السوق مما يؤدي إلى تضخيم النتيجة تصغيرها ، لذلك يجب تقييم الأصول و الخصوم بقيمتها الحقيقية مع الأخذ بعين

الإعتبار القيمة الزائدة أو الناقصة . كل هذا يؤدي بنا إلى ضرورة إعداد الميزانية المالية التي تبين المركز المالي الصافي و التوازن المالي داخل المؤسسة .

ضرورة إعداد الميزانية المالية :

-إعادة ترتيب عناصر الأصول : ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي يستغرقها هذا الأصل للوصول إلى سيولة في النشاط العادي للمؤسسة هناك عناصر تبقى لمدة تزيد عن سنة و عناصر أخرى تتحرك خلال السنة لذا فإن الأصول تنقسم إلى قسمين :

*القسم الأول يتمثل في القيم الثابتة : توجد في أعلى الميزانية و هي العناصر التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة و تشمل أصول ثابتة معنوية ، مادية و مالية .

*القسم الثاني يتمثل في القيم المتداولة : توجد في أسفل الميزانية تحتوي على باقي عناصر الأصول و التي تستعمل في دورة واحدة فقط كما يحتوي على قيم الإستغلال (المخزونات) تكون في الرتبة الأولى ضمن الأصول المتداولة و هذا راجع للمدة التي يستغرقها للوصول إلى سيولة .

-قيم التعامل (قيد التحقيق) : هي حقوق للمؤسسة عند الغير تحقق عن قريب .
-قيم جاهزة: و هي أموال سائلة الناتجة من عملية البيع ، حقوق ممتلكات أو أموال لدى الغير .

إعادة ترتيب عناصر الخصوم :

* الأموال الدائمة : تشمل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تزيد عن سنة و التي بدورها تنقسم إلى قسمين :

- الأموال الخاصة : تشمل الأموال الشخصية أو الجماعية ، الإحتياجات ،

نتائج قيد التوزيع، فوق إعادة التقدير .

- ديون طويلة الأجل : و هي الديون التي تستحق في مدة تتجاوز سنة .

* ديون قصيرة الأجل : و هي الديون التي لا تتجاوز مدة إستحقاقها سنة كالموردين ، أوراق الدفع ، ضريبة واجبة الدفع .

الشكل العام للميزانية المالية :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>-القيم الثابتة :</u> تشبيات معنوية . تشبيات مادية . تشبيات مالية . <u>-القيم المتداولة :</u> قيم الإستغلال: مخزونات قيم التعامل: حقوق قيم جاهزة: قيم سائلة		<u>الأموال الدائمة :</u> <u>-أموال خاصة:</u> أموال جماعية ، إحتياطات ، نتائج غير موزعة . <u>-ديون طويلة :</u> موردوا الإستثمار . <u>الديون القصيرة:</u> مورد المخزون، أوراق الدفع، الضرائب، نتيجة موزعة .	

*ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة .

*ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق .

- تطابق سيولة الأصول مع إستحقاقية الخصوم تحقق المؤسسة ما يسمى بالتوازن المالي .

ملاحظات هامة :

1-مخزون الضمان : هو مخزون يضمن للمؤسسة الإستمرار في نشاطها التغيرات

التي قد تحدث و يسمى كذلك "مخزون الأمان" ، "مخزون ثابت" ، "مخزون العمل" ، "مخزون آلي" ،

يسجل ضمن القيم الثابتة للمؤسسة التي لا تتوفر على هذا المخزون و تكون مهددة بتوقف نشاطها .

2-سندات المساهمة: أصلها ثابت لأنها أموال مستثمرة في مؤسسات أخرى عوائد

هذه الأموال تأتي بعد سنة. فإذا:

بيعت هذه السندات * يتم الحصول على قيمة السندات * الأصول المتداولة *القيم الجاهزة .

في حالة حصول المؤسسة على قيمة أو عوائد هذه السندات خلال شهور أو أيام (المسير يستعمل في حساباته ما لديه و ما يدخل إليه في المدى القريب و ليس البعيد) .

*نصفها في الأصول المتداولة أي قيم التعامل .

3- كفالات مدفوعة : أصلها ثابت .

*في حالة إسترجاع قيمة الكفالة فوراً أي أصول متداولة في شكل قيم جاهزة .

*في حالة إسترجاع هذه القيمة خلال شهور ، أيام ، أسابيع أي قيم متداولة في شكل قيم التعامل .

4- الزبائن (العملاء) : أصلها متداول (متغير) أي أقل من سنة .

-يسدد العميل خلال شهور أي أقل من سنة *قيم التعامل *

- تحصلت المؤسسة على قيمة المبيعات أو العمل سدد ما عليه فوراً *قيم جاهزة*
- العمل المشكوك فيه أكثر من سنة *الأصول الثابتة*.
- زبون مشكوك فيه لن يفي بالتزاماته ,خصصت المؤسسة له مؤونة بمقدار نقص الأصل ,المؤسسة لا تتأثر بالخسارة أي قيمة الزبون لا تتغير.
- زبون مشكوك فيه لن يفي بالتزاماته ,خصصت المؤسسة له مؤونة اصغر من دين الزبون , المؤسسة تتأثر بالخسارة ,حيث الفرق بينهما يصبح قيمة ناقصة .
- زبون مشكوك فيه لن يفي بالتزاماته , المؤسسة لم تخصص له مؤونة بمقدار نقص الأصل ,الخسارة للمؤسسة(قيمة ناقصة) ,تنخفض قيمة الزبائن .
- زبون مشكوك فيه لن يفي بالتزاماته ,خصصت المؤسسة له مؤونة اكبر من الدين ,المؤسسة لا تتأثر بالخسارة ,الفرق بينهما يصبح قيمة زائدة.
- زبون مشكوك فيه سدد التزاماته , المؤسسة قد خصصت له مؤونة بمقدار نقص الأصل ,قيمة زائدة للمؤسسة .قيمة الزبون المشكوك فيه تسجل في القيم الجاهزة .

5 -مؤونة الأعباء و الخسائر :

- *مؤونة الأعباء (ترميم المؤسسة بعد سنتين) .
 - الأموال الدائمة في شكل ديون طويلة الأجل .
 - *مؤونة مبررة للخسائر : خسارة وقعت في دين قصير الأجل .
 - *مؤونة الخسائر غير مبررة : بدون معنى ، بدون هدف تأخذ شكل الربح الإجمالي .
- يخضع لمعدل الضريبة

الربح الإجمالي*معدل الضريبة=قيمة الضرائب أي ديون قصيرة الجل .

باقي الربح الصافي (مؤونة غير مبررة) = الربح الإجمالي - قيمة الضرائب أي الأموال الدائمة في شكل أموال خاصة .

6- نتيجة الدورة :

- قبل الضرائب (إجمالية) .

النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية - قيمة الضرائب .

-قيمة الضرائب = د ق أ (ضريبة على النتيجة) .

-باقي النتيجة الصافية : = أموال خاصة (نتائج غير موزعة) .

= النتيجة الموزعة على المساهمين (د ق أ) .

-نتيجة الدورة = خسارة (تطرح من الأموال الجماعية) .

تطبيقات :

تمرين 1:

قم بإعداد الميزانية المالية من خلال الحسابات التالية لدورة 2011

شهرة المحل 96 000	موردوا التثبيات 120 000
مواد أولية و لوازم 54 000	موردوا المخزونات 24 880
انتاجات تامة 61 230	أوراق الدفع 22 000
معدات و أدوات 40 000	ديون الإستغلال 39 500
باقي الإستثمارات 200 101	رأس مال الشركة 141 600
سندات المساهمة 23 000	مؤونة الخسائر و التكاليف 75 520
كفالات مدفوعة 30 000	النتيجة الإجمالية 88 000

الزبائن 56 870 إحتياجات 55 300

أوراق القبض 50 000

البنك 34 500

الصندوق 20 000

الحل

الميزانية المالية لسنة 2011

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		أصول غير جارية :
	-الأموال الجماعية:		-تثبيات معنوية:
600 141	رأس مال الشركة	96 000	شهرة المحل
55 300	-إحتياجات		-تثبيات مادية:
75 520	مؤونة الخسائر والتكاليف	40 000	معدات و أدوات
88 000	النتيجة	200 101	باقي الإستثمار
	الخصوم الغير جارية		-تثبيات مالية:
000 120	-موردوا التثبيات	23 000	سندات المساهمة
	الخصوم الجارية	30 000	كفالات مدفوعة
24 880	-موردوا المخزونات		الأصول الجارية :
22 000	أوراق الدفع		-المخزونات:
39 500	ديون الإستغلال	54 000	مواد أولية
		61 230	منتجات تامة
			-الحقوق:
		56 870	الزبائن
		50 000	أوراق القبض
			-القيم الجاهزة:
		34 500	البنك

الصندوق	20 000		
المجموع	800 566	المجموع	566 800

تمرين 2:

أرادت مؤسسة X طلب قرض من البنك من أجل ذلك قام البنك بتشخيص حالتها المالية إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية المالية لسنة 2011 كالتالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية	290 200	الأموال الخاصة	420 360
ت المعنوية	96 000	رأس مال الشركة	600 141
ت المادية	200 141	الإحتياطيات	55 300
معدات و ادوات	40 000	مؤونة الخسائر و التكاليف	75 520
باقي الإستثمارات	200 101	النتيجة الصافية	88 000
ت المالية	53 000	الخصوم الغير جارية	120 000
سندات المساهمة	23 000	موردوا التثبيات	000 120
كفلات مدفوعة	30 000	الخصوم الجارية	86 380
الأصول الجارية	600 276	موردوا المخزونات	24 880
المخزونات	230 115	أوراق الدفع	22 000
مواد اولية	54 000	ديون الإستغلال	39 500
منتجات تامة	61 230		
الحقوق	870 106		
الزبائن	56 870		
اوراق القبض	50 000		
النقدية	54 500		
البنك	34 500		
الصندوق	20 000		
المجموع	566 800	المجموع	566800

-المخزون الدائم يساوي 500 20 دج كما أن القيمة الحقيقية للمخزونات إرتفعت ب3000 دج

-قررت المؤسسة إسترجاع نصف سندات المساهمة خلال 3 أشهر القادمة .
-مؤونة الخسائر و التكاليف 45% توجه لتغطية مصاريف قضية خسرتها المؤسسة ،
و الباقي مصاريف محتملة خلال السنوات القادمة (ضريبة على الأرباح $IBS = 30\%$).
* قم بالتعديلات اللازمة و إعداد الميزانية المالية لسنة 2011 .

الحل

معالجة المعلومات :

(1) المخزون الدائم = 500 20 ← تثبيات مادية ← أصول ثابتة .
الإرتفاع ق + ، الإنخفاض ق - (قيمة حقيقية = ق.م.ص ± ق ±) .
القيمة الحقيقية = القيمة المحاسبية الصافية + 3 000 .
230 115 = (مواد أولية منتجات) + 3 000 = 230 118 دج .
المخزون المتداول = القيمة الحقيقية للمخزونات - المخزون الدائم .
230 118 - 500 20 = 97 730 دج (قيم الإستغلال) (القيم المتداولة))

(2) سندات المساهمة = 23 000 .
إسترجاع نصف السندات = $\frac{1}{2} (23 000) = 11 500$ (قيم قيد التحقيق) الباقي 23000 - 11500 = 11 500 دج ← تثبيات مالية ثابتة .
(3) مؤون الخسائر و التكاليف = 75 520 دج .
45 % (75 520) = 33 984 دج (مؤونة مبررة ق.أ تسجل في د. ق.أ) .
75 520 - 33 984 = 41 536 دج (مؤونة مبررة ط.أ تسجل في د.ط.أ) .
(4) النتيجة الإجمالية = 88 000 دج .

نطلب عليها الضريبة IBS 30 % (88 000) = 26 400 دج .

النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية - الضريبة .

61 600 (نتائج قيد التوزيع) = 88 000 - 26 400 .

(5) فرق إعادة التقدير = مجموع القيم الموجبة - مجموع القيم السالبة .

في هذه الحالة = 3 000 دج .

الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	200 299	الموال الخاصة	036 423
تثبيات معنوية	96 000	الأموال الخاصة	
تثبيات مادية		رأس مال الشركة	600 141
معدات و أدوات	40 000	الإحتياطات	55 300
باقي الإستثمار	200 101	نتيجة قيد التوزيع	61 600
المخزون الدائم	20 500	فرق إعادة التقدير	3 000
تثبيات مالية		ديون طويلة الأجل	
باقي سندات المساهمة	11 500	موردوا التثبيات	000 120
كفالات مدفوعة	30 000	مؤونة مبررة ط.أ	41 536
أصول متداولة	600 270	ديون قصيرة الأجل	765 146
قيم الإستغلال(المخزون المتداول)	97 730	موردوا المخزونات	24 880
قيم قيد التحقيق(المسا المسترجعة)	11 500	أوراق الدفع	22 000
الزبائن	56 870	مؤونة مبررة ق.أ	33 984
أوراق القبض	50 000	ديون الإستغلال	39 500
القيم الجاهزة	34 500	الضريبة على الأرباح	26 400
الصندوق	20 000		
المجموع	569 800	المجموع	569 800

تمرين 3:

من أجل فحص الحالة المالية للمؤسسة ، قدمت الميزانية في 2015/12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية		الأموال الخاصة:	
-تثبيات معنوية		رأسمال إجتماعي	000 217
-تثبيات مادية:		مؤونة خ و ت	28 000
أراضي	60 000	النتيجة الإجمالية	30 000
تجهيزات الإنتاج	000 190	الخصوم الغير جارية	30 000
-تثبيات مالية:		الخصوم الجارية	170 000
سندات المساهمة	25 000		
كفالات مدفوعة	3 000		
الأصول الجارية:			
-المخزونات:			
مواد أولية و لوازم	25 000		
المنتجات التامة	35 000		
-الحقوق:			
الزبائن	52 000		
أوراق القبض	35 000		
-النقدية:			
البنك	35 000		
الصندوق	20 000		
المجموع	475 000	المجموع	475 000

معلومات إضافية:

*تقدر القيمة الحقيقية لتجهيزات الإنتاج بـ 110% من القيمة المحاسبية .

*تبين لدى المسير المالي بعد دراسة السوق أن المؤسسة قد حققت شهرة (قيمة معنوية) قدرت بـ 150000 .

* تبلغ قيمة المخزون الثابت بـ 10 000 و الذي يتكون من 45% مواد أولية و الباقي منتجات تامة .

*قيمة 50 000 من الزبائن قابلة للتحقيق في الشهور القليلة القادمة ,اما الباقي فيعتبر زبائن مشكوك فيهم.

*قيمة 20 000 من أوراق القبض غير قابلة للتحقيق إلا بعد 66 يوما .

*مؤونة الخسائر و التكاليف تدفع منها مصاريف قضائية بقيمة 8 000 في الثلاثي المقبل أما 10 000 مخصصة لأعمال ترميمية تنطلق بداية الثلاثي الثاني من السنة المقبلة .

*نظرا للأزمة الإقتصادية فإن المؤسسة لا توزع نتيجتها المالية لهذه السنة ، معدل الضريبة 25% .

الحل:

$$-1 \quad \text{ق.ح لتجهيزات الإنتاج} = 110\% \cdot (190\,000)$$

$$= 209\,000$$

$$\text{ق} = + \text{ق.ح} - \text{ق.م.ص} = + \text{ق} = 209\,000 / 190\,000 = 19\,000$$

$$-2 \quad \text{قيمة المعنوية} = 150\,000 = + \text{ق} = \text{ق.ح}$$

$$-3 \quad \text{مخزون دائم} = 10\,000 \text{ (تثبيتات مادية)}$$

$$\text{مواد أولية} = 10\,000 / 45\% = 4500$$

$$\text{منتجات تامة} = 10\,000 / 55\% = 5500$$

المخزون المتداول

$$\left. \begin{array}{l} \text{المواد الأولية} = 25\,000 - 4500 = 20\,500 \\ \text{الإستغلال} \end{array} \right\} \text{قيم}$$

$$\text{المنتجات التامة} = 35\,000 - 5\,500 = 29\,500$$

$$\text{الزبائن} = 52\,000$$

$$\text{قيم التعامل} = 50\,000 \quad (\text{لأنها قابلة للتحقيق خلال أشهر})$$

قليلة قادمة)

$$\text{قيم ثابتة} = 2\,000$$

$$\text{أوراق القبض} = 30\,000$$

$$20\,000 = \text{قيم تعادل (قيد التحقيق)}$$

$$10\,000 = \text{قيم جاهزة}$$

الخصوم:

$$\text{مؤونة الخ و ت} = 28\,000$$

$$8\,000 \text{ مؤونة مبررة ق.أ. د.ق.أ.}$$

$$10\,000 \text{ مؤونة مبررة ط.أ. د.ط.أ.}$$

$$10\,000 \text{ مؤونة غير مبررة}$$

$$7500$$

$$\text{مؤونة غ م . موجهة للإحتياجات}$$

ضريبة على المؤونة

$$25\% (10\,000) = 2500 \text{ د.ق.أ.}$$

النتيجة الإجمالية:

$$\text{ضريبة على الأرباح } 25\% (30\,000) = 7500 \text{ د.ق.أ.}$$

$$\text{ن ص} = \text{ن إجمالية} - \text{ضريبة}$$

$$\text{ن ص} = 30\,000 - 7500 = 22\,500 \text{ نتائج قيد التحقيق}$$

$$\text{فرق إعادة التقدير} = \text{مجموع ق}^+ - \text{مجموع ق}^-$$

$$\text{ف.إ.ت} = 19\,000 + 150\,000$$

$$\text{ف.إ.ت} = 169\,000$$

الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة:		الأموال الدائمة:	
-تثبيات معنوية	150000	- <u>الأموال الخاصة:</u>	
-تثبيات مادية:			
أراضي	60 000	رأسمال إجتماعي	000 217
تجهيزات الإنتاج	000 209	مؤونة غير مبررة	7 500
المخزون الدائم	10 000	نتائج قيد التخصيص	22 500
-تثبيات مالية:		فرق إعادة التقدير	000 169
سندات المساهمة	25 000		
كفالات مدفوعة	3 000	- <u>ديون طويلة الأجل:</u>	
الزبائن	10000	ديون طويلة أخرى	30 000
		مؤونة مبررة طويلة	10 000
قيم متداولة:			
- <u>قيم الإستغلال:</u>		- <u>ديون قصيرة الأجل</u>	
مواد أولية	20 500	ديون ق.أ أخرى	000 170
المنتجات التامة	29500	مؤونة مبررة ق.أ	8 000
- <u>قيم التعامل:</u>		ضريبة على الأرباح	2 500
الزبائن	50 000	ضريبة على المؤونة	7 500
أوراق القبض	20 000		
- <u>قيم جاهزة:</u>			
البنك	35 000		
أوراق القبض			
الصندوق	20 000		
	20 000		
المجموع	644 000	المجموع	644 000

تمرين 4: إليك المعلومات التالية لنهاية الدورة .

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>الأصول الغير جارية</u>		<u>الأموال الخاصة :</u>	
-تثبيات معنوية	000 149	رأس مال إجتماعي	000 500
-تثبيات مادية :		إحتياطات	50 000
مباني	000 111	مخزونات	35 000
معدات و أدوات	80 000	نتيجة قبل الضريبة	10 000
معدات النقل	000 120	<u>خصوم غير جارية</u>	
تجهيزات المكتب	50 000	موردوا الإستثمار	000 220
-تثبيات مالية :		<u>خصوم جارية</u>	
سندات التوظيف	40 000	موردوا المخزون	60 000
سندات المساهمة	30 000	دائنوا الإستغلال	30 000
كفالات مدفوعة	20 000	أوراق الدفع	45 000
<u>الأصول الجارية :</u>			
-المخزونات :			
البضائع	000 200		
-الحقوق :			
الزبائن	85 000		
-قيم سائلة :			
البنك	45 000		
الصندوق	20 000		
المجموع	950 000	المجموع	950 000

معلومات إضافية :

-إرتفعت القيم المعنوية بـ 20% أما المعدات و الأدوات فقدت قيمتها الحقيقية بـ 000

70 دينار .

- مخزون الضمان الذي يضمن الحد الأدنى الضروري لتجارة المؤسسة قدر ب 60 000 في حين أن المخزون الإجمالي الحقيقي يقدر ب 210 000 د ج .
- عند دراسة وضعية المؤسسة تبين أن هناك خطأ في تقييم سندات التوظيف حيث أنّ نصف قيمة هذه السندات تزيد ب 5% أما النصف الباقي فتقدر قيمته ب 23 000 د ج .
- من بين سندات المساهمة 20 سند بقيمة 500 د ج للسند الواحد سيتم الحصول على عوائدها عن قريب .
- إن مؤونة الأعباء و الخسائر مبررة بنسبة 40 % يتم دفع النصف منها خلال 16 شهرا .

-النتيجة الصافية توزع كما يلي :

✓ قيمة 2000 دج توزع في الإحتياطات .

✓ 50% من الباقي يوزع على الشركاء بعد 19 شهرا

✓ أما الباقي فيتم توزيعه خلال الثلاثي القادم

-معدل الضريبة 30 %

من خلال هذه المعطيات قم بإعداد الميزانية المالية المفصلة .

المعالجة :

*قيم مغنوية :

ق.م.ص = 149 000 دج

ق.م.ص * معدل = 149 000 * 0.2

ق.م.ص = 29 800 دج

*قيم حقيقية :

ق.ح = ق.م.ص + ق.

ق.ح = 149 000 + 29 800 = 178 800 دج

*معدات و أدوات :

قيمة محاسبية صافية = 80 000 دج

قيمة حقيقية = 70 000

قيمة حقيقية - قيمة م صافية = ق = 80 000 - 70 000 = 10 000 دج

*مخزون الضمان : مخزونات

ق.م.ص = 200 000 دج

مخزون الضمان = 60 000 دج

قيمة حقيقية = 210 000

الباقى = 60 000 - 210 000 =

قيم متداولة في شكل قيم الإستغلال

60 000 دج (مخزون ثابت)

قيم ثابتة

ق.ح = ق.م.ص - 210 000 = 200 000 - 10 000 (ق) +

*سندات التوظيف :

ق.م.ص = 40 000

20000 = الثاني (1/2)

23000 = قيمة حقيقية

ق ح - ق.م.ص = ق + أو ق -

3000 = 20000 - 23000 (ق) +

20000 = 1/2 (الأول)

20000 x 0.05 = + ق

1000 = + ق

ق ح = ق.م.ص + ق =

21000 = 1000 + 2000

ق ح (1/2) الأول = 21000

القيمة الإجمالية لسندات التوظيف : 44000 = 23000 + 21000 (ضمن القيم

الثابتة) .

ق + = 1000 + 3000 = 4000 دج .

سندات المساهمة :

$$\text{ق.م.ص} = 30000 \text{ دج}$$

$$20 \text{ سند} \times 500 = 10000 \text{ دج}$$

قيم متداولة في شكل قيم التعامل :

الباقى : $30000 - 10000 = 20000$ دج (قيم ثابتة تبقى في أصلها لأنه لم تذكر فيها أي ملاحظة)

معلومات : كفالات مدفوعة يتم إرجاعها خلال الشهر القادم . قيمة 30000 دج من الزبائن غير قابلة للتحقيق إلى بعد 14 شهرا ، أما الباقي سيتحول إلى سيولة عن قريب .
كفالات مدفوعة (أصلها دائما ثابت)

$$\text{ق.م.ص} = 20000.$$

قيم التعامل ضمن قيم التداول (يتم إسترجاعها خلال الشهر القادم).

الزبائن :

$$\text{ق.م.ص} - 85000 \text{ دج}$$

30000 قيمة ثابتة (ستتحول بعد 14 شهر (أكثر من سنة)

الباقى (85000 - 30000) سيتحول أقل من سنة (ضمن الأصول المتداولة (شكل قيم التعامل)).

المؤونة هي قيمة معينة من القيمة الإضافية

مكان ما تأخذ المؤسسة قيمة إضافية المؤونة تصبح ربح إجمالي = نتيجة عادية .

تكون نتيجة صافية توزعها مباشرة ، لكن نتيجة إجمالية تحقق عليها ضريبة .

$$\text{مؤونة الأعباء و الخسائر} = 35000 \text{ دج}$$

$$35000 \% 60$$

$$35000 \% 40$$

$$21000 \text{ دج (مؤونة غير مبررة)}$$

$$14000 \text{ (مؤونة مبررة)} =$$

(2/1) الأول

تأخذ شكل

ربح إجمالي يخضع لمعدل ضريبة)

(2/1) الثاني

$$7000 \quad \downarrow \quad 7000$$

$$21000 * 0.30$$

قيمة الضريبة = 6300 د.ج
 قيمة تغطية 6300 د.ق.أ
 الخسارة خلال 6 أشهر 6300 د.ق.أ
 د.ط.أ 6300 د.ق.أ
 - الباقي $6300 - 21000 =$ سنة
 14700 د.ج =

مؤونة غير مبررة موجهة

للإحتياطات

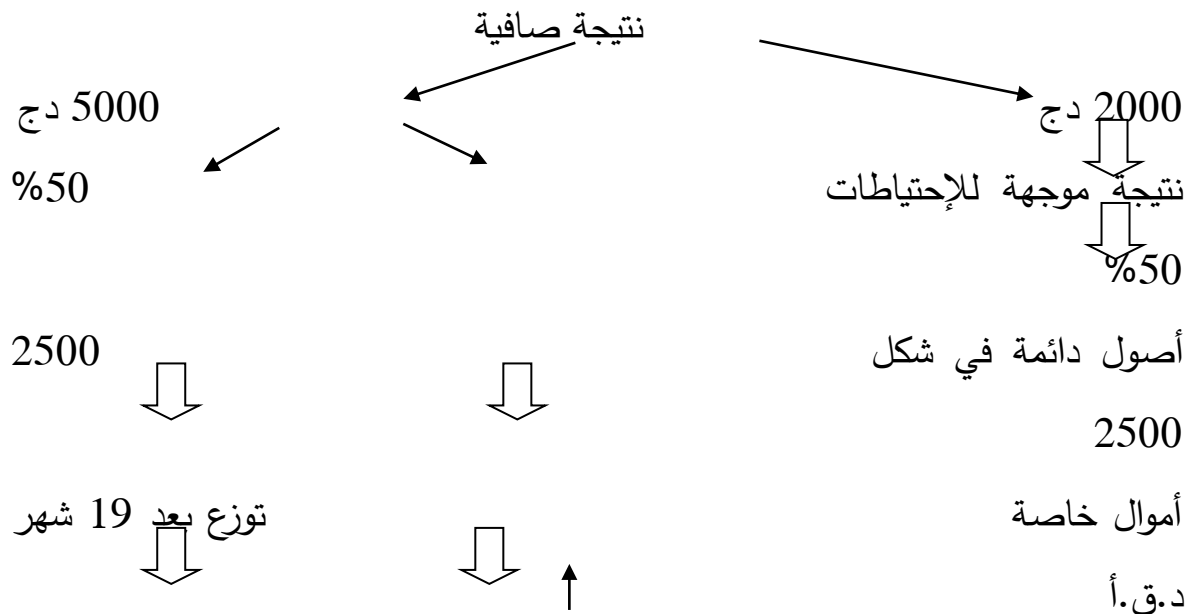
*النتيجة الإجمالية = $10\ 000$ د.ج

قيمة الضريبة على النتيجة = $0.30 * 10\ 000 = 3000$ د.ج أي د.ق.أ

الباقي = النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية - الضرائب

$7000 = 3000 - 10000 =$ د.ج

النتيجة الصافية = 7000 د.ج



سنة



3 أشهر

نتيجة موزعة



د.ط.أ

فوق إعادة التقدير = $\epsilon ق + \epsilon ق -$

$$33800 \text{ دج} = (1000) - (4000 + 1000 + 29800)$$



تسجل ضمن الأموال

الدائمة

في شكل أموال خاصة

الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
000 830	الأموال الدائمة :	800 683	القيم الثابتة :
	الأموال الخاصة :	800 178	-قيم معنوية
000 500	أموال جماعية		-تثبيات مادية :
50 000	إحتياطات	000 111	مباني
14 700	مؤونة موجهة للإحتياطات	70 000	معدات و أدوات
2 000	نتيجة موجهة للإحتياطات	000 120	معدات النقل
33 800	فرق إعادة التقدير	50 000	تجهيزات المكتب
	ديون طويلة :		-تثبيات مالية :
000 220	مورد الإستثمار	44 000	سندات التوظيف
7 000	مؤونة مبررة طويلة	20 000	سندات المساهمة
2 500	نتيجة موزعة على الشركاء	30 000	الزبائن
800 153	ديون قصيرة :	60 000	مخزون الضمان

مطبوعة: محاضرات وتطبيقات في مقياس التسيير المالي-1- الدكتورة: كيفاني شهيدة

60 000	مورد المخزون	000 300	القيم المتداولة :
45 000	أوراق الدفع		-قيم الإستغلال :
30 000	دائنوا الإستغلال	000 150	البضائع
6 300	ضريبة على مؤونة غير مبررة		-قيم التعامل :
3 000	ضريبة على النتيجة	55 000	الزبائن
7 000	مؤونة مبررة قصيرة	10 000	سندات المساهمة
2 500	نتيجة موزعة	20 000	كفالات مدفوعة
			-قيم جاهزة :
		20 000	الصندوق
		45 000	البنك
983 800	المجموع	983 800	المجموع

تمرين 5:

لفحص الحالة المالية للمؤسسة قدمت لك الميزانية التالية في 2012/12/31

الأصول	قيم إجمالية	إهلاك	ق.م.ص	الخصوم	المبالغ
أصول غ.ج				الأموال الخاصة	
-ت. معنوية:				رأسمال الشركة	750000
قيم معنوية	15000	7000	8000	الإحتياطيات	143600
-ت. مادية:				نتائج قيد التخ	30000
أراضي	370000		370000	مؤونة خ و ت	125400
تجهيزات انتاج	156000	46000	110000	النتيجة الإجمالية	46000
معدات النقل	75000	4500	70500	خصوم غير ج	
مباني	425000	115000	310000	موردوا التثبيات	370000
معدات مكتب	2000		2000	خصوم جارية	
تثبيات مالية:				موردوا المخ	65000
سندات المساهمة	35000		35000	دائنوا الخدمات	45000

		20000		20000	سندات التوظيف
					الأصول الجارية:
					-مخزونات:
		260000	28000	288000	مواد أولية
		10000		10000	مواد ن.مصنعة
		150000		150000	منتجات مصنعة
					-الحقوق:
		155000		155000	الزبائن
		75000		75000	أوراق القبض
					-النقدية:
		46000		46000	البنك
		96500		96500	الصندوق
1718000	المجموع	1718000	200500	1918500	المجموع

المعلومات الإضافية :

- 1- من بين تجهيزات الإنتاج آلتين بقيمة 20% من مجموع التجهيزات استعملت لمدة 4 سنوات تم حساب استهلاكها على أساس 5 سنوات في حين أن المدة الحقيقية للإستعمال هي 8 سنوات .
- 2- تقدر المخزونات بـ 10% من القيمة المحاسبية الصافية ، كما أن المخزون الدائم = 30% من هذه القيمة الأخيرة .
- 3- سندات المساهمة أصبحت أقل من قيمتها الاسمية بـ 5% بسبب عدم الإقبال عليها لهذا قامت المؤسسة باسترجاع نصفها خلال الشهر القادم أما بالنسبة لسندات التوظيف هناك 40 سند بقيمة 75 للسند الواحد تسدد خلال هذه السنة عن طريق البنك .

4- بلغ للمؤسسة أن أحد الزبائن و الذي يبلغ دينه 50000 سوف لن يدفع 60% من دينه.

5- فيما يخص مؤونة الخسائر و التكاليف هناك 6400 خسارة محققة خلال السنة الحالية، 38000 محتملة خلال السنوات القادمة ، معدل الضريبة 30%

السؤال : إعداد الميزانية المالية.

الحل : معالجة المعلومات

• تجهيزات الإنتاج = 156 000

آلتين = 20% (15 600) = 31 200

الإهلاك المحسوب :

الإهلاك السنوي = قيمة الآلة / مدة الحياة

الإهلاكات المتراكمة = الإهلاك السنوي * عدد سنوات الإستعمال

الإهلاك المتراكم = 31200 / 5 * 4 = 24 960

الإهلاك الحقيقي = 31200 / 8 * 4 = 15 600

الإهلاك م < الإهلاك ح = ق + (15600 - 24960)

ق = + 9360

ق.ح = ق.م.ص + ق +

= 360 119 = 9360 + 000 110

• مج المخزونات = (000 150 + 10 000 + 000 260)

= 000 420

ق.ح = 110% (000 420) = 000 462

ق.ح - ق.م.ص = 000 462 - 000 420 = 42 000 (+ق)

المخزون الدائم : 30% (000 420)

000 126 (تثبيطات مادية)

المخزون المتداول : 000 462 - 000 126 = 000 336 (قيم الإستغلال)

• **سندات المساهمة :**

$$ق- = 5\% (35000) = 1750$$

ق الحقيقية = ق.م.ص - ق-

$$1750 - 35\ 000 =$$

$$33\ 250 =$$

سندات المساهمة المسترجعة = $\frac{1}{2} (33250)$

$$16625 = (\text{قيم التعامل})$$

باقي سندات المساهمة (16625 - 33250) = 16 625

• **سندات التوظيف المسترجعة = 75 * 40 = 3000 (القيم الجاهزة)**

باقي السندات = 3000 - 20 000 = 17 000

• **الزبائن = 50 000 (60%) = 30 000**

$$ق- = 30\ 000$$

قيمة حقيقية = 30 000 - 000 155 = 000 125

• **مؤونة الخسائر و التكاليف = 400 125 دج .**

38000 مؤونة مبررة طويلة الأجل

6400 مؤونة مبررة قصيرة الأجل

الباقي : 81000 = (38000 + 6400) - 125400

70 % مؤونة غير مبررة موجهة للإحتياطات

30 % (الضرائب)

• **النتيجة الإجمالية = 46000 دج**

ضريبة على الأرباح = 46000 x 30 % = 13800 دج

النتيجة الصافية = 46000 - 13800 = 32 200 دج .

• **فرق إعادة التقدير :**

$$3 \text{ ق} + - 3 \text{ ق} -$$

$$3 \text{ ق} + = 42\,000 + 9\,360 = 51\,360 .$$

$$3 \text{ ق} - = 30\,000 + 1\,750 = 31\,750 .$$

$$19\,610 = 31\,750 - 51\,360 .$$

الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة	1 485 039	القيم الثابتة
	الأموال الخاصة		ت.معنوية
750000	رأس مال الشركات	8000	قيم معنوية
143600	الإحتياطيات		ت.مادية
30000	نتائج قيد التخصيص	370000	أراضي
56 700	مؤونة موجهة للإحتياطيات	310000	مباني
32 200	النتيجة الصافية	360 119	تجهيزات الإنتاج
19 610	فرق إعادة التقدير	70500	معدات النقل
	ديون طويلة الأجل	2000	معدات مكتب
370000	موردوا التثبيات	000 126	مخزون دائم
38 000	مؤونة مبررة ط. أ.	16 625	ت.مالية
	ديون قصيرة الأجل	17 000	سندات المساهمة
65000	موردوا المخزونات	125 698	سندات التوظيف
45000	دائنوا الخدمات		قيم متداولة
13 800	ضريبة على الأرباح	000 366	قيم الإستغلال
6 400	مؤونة مبررة ق.أ.		مخزون متداول
24 300	ضريبة على المؤونة	000 125	قيم التعامل
		75000	الزبائن
		16 625	أوراق القبض

		3 000	سندات المساهمة
		46000	قيم جاهزة
		96500	سندات التوظيف
			البنك
			الصندوق
1 610 737	المجموع	1 610 737	المجموع

II. أدوات ووسائل تشخيص الحالة المالية للمؤسسة

1. دراسة الوضعية المالية عن طريق التوازنات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية من المعطيات المحاسبية التي يمكن تعريفها على أنها "قائمة مالية تظهر الذمة المالية للمؤسسة (مالها وما عليها) في تاريخ معين". وذلك بإجراء تعديلات على مختلف الأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

المال المتداول: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل . ويحسب كما يلي:

المال المتداول = الأموال دائمة - القيم الثابتة.

ويمكن تصنيف رأس المال العامل إلى :

• رأس المال العامل الخاص : إن وجود رأس المال الخاص يدل على أن كل

الأصول الثابتة ممولة من الأموال الخاصة ، كما أنه يمكن من قياس

مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية ، ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - مجموع القيم الثابتة.

• رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة التي تتصف

بالحركة والنشاط المستمرين ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة + قيم جاهزة) .

• رأس المال عامل الأجنبي : هو مجموع الديون طويل الأجل ويقاس مدى

استقلالية المؤسسة مالياً، ويمكن حسابه كما يلي :

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - (الأموال الخاصة + الديون قصيرة الأجل) .

كما يأخذ المال المتداول الحالات التالية

• المال المتداول (رأس المال العامل الدائم) = 0 و هو شكل التوازن المالي ، يعني

أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، وهذه الحالة صعبة

التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة.

- المال المتداول (رأس المال العامل الدائم) $0 \leq$ يعني الاموال الدائمة كافية لتمويل الاستثمارات يعني المؤسسة تحقق نتيجة ايجابية كافية لحصص المساهمين و للديون المستحقة و وجه جزء للاحتياجات أي وجود فائض في السيولة في المدى الطويل مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها . هي اذن تحقق التوازن المالي و بإمكانها المساهمة في مؤسسات اخرى .

- المال المتداول (رأس المال العامل الدائم) $0 >$ مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في تمويل الاستثمارات و غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات ، فتلجأ المؤسسة عندئذ الى السلفات المصرفية و هي ضرورة حتمية كونها قصيرة الاجل تمويل الجزء الباقي من الاستثمارات ، في هذه الحالة تكون قد اخلت المؤسسة بمبدأ سيولة الاصول مع استحقاقية الخصوم ، تستدرك هذا الا اذا حققت قيمة معتبرة من المبيعات تغطي بها الديون و خدمات الديون ، كل هذا من اجل من أجل تحقيق التوازن المالي .

احتياج المال المتداول: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية.

في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومدينها بالديون القصيرة الأجل، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير النشاط. فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهذا يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، فتلجأ الى المال التداول إذا كان موجب لاستدراك اللاتوازن على المدى القصير، فتصبح المؤسسة وفيه بالتزاماتها اتجاه الديون القصيرة،

ای محترمة لمبدأ السيولة ودرجة الاستحقاق. اما إذا كان الفرق سالب فالمؤسسة تحقق التوازن المالي على المدى القصير وليست بحاجة الى المال المتداول. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج المال المتداول} =$$

(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات مصرفية و كل الحسابات التي لا تساهم في عملية الاستغلال).

1. الخزينة-مستوى النقدية: هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف اي

كل الأموال الصافية التي تمتلكها المؤسسة بعد تسديد كل الالتزامات كما تبين

العلاقة الموجودة بين المال المتداول و احتياج المال المتداول وتأخذ الخزينة

لحسابها

ما يلي :

$$\text{الخزينة} = \text{المال المتداول} - \text{احتياج المال المتداول}$$

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

• رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل, الخزينة < 0 : في هاته الحالة

المؤسسة تحقق توازن مالي بفضل المال المتداول الموجب.

• رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل الخزينة > 0: المؤسسة في حالة

عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل

في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها

الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها

دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ

المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

✓ تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل.

✓ العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

✓ الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات.

✓ تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.

إذا كان رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة

أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة

للإجراءات السابقة .

2. دراسة الوضعية المالية عن طريق النسب :

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة مشتركة ، فالرقم المالي المجرد

في كثير من الأحيان يقدم تحليلات غير دقيقة و بالتالي يجب أن ننسبها إلى بعضها

البعض حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل

الدراسة .

انواع النسب المالية :

عند تحليل الوضع المالي للمؤسسة يمكن إستخدام عدد كبير من المعايير و النسب المالية نظرا لإختلاف المؤسسة .بإختلاف فروع نشاطها و أحجامها و إنتماءاتها القانونية حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسبة من مؤسسة إلى أخرى و يمكن تصنيف النسب المالية إلى

- نسب التمويل
- نسب السيولة
- نسب النشاط

تشمل كل مجموعة من المجموعات المذكورة على عدد كبير من العلاقات سنكتفي بأهم النسب و الأكثر شيوعا في تحليل المراكز المالية.

نسب التمويل :

- **نسبة التوازن المالي = الأصول الدائمة / الأصول الثابتة < 1**

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الإستثمارات الثابتة بالأموال الدائمة فإذا كانت النسبة أقل من 1 فإن المال المتداول يكون سالبا يدل كذلك أن جزء من الأصول الثابتة غير ممول بالأموال الدائمة ، في هذه الحالة تعتمد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل (السلفات المصرفية) في هذه الحالة تكون المؤسسة قد أخلت بشرط الملاءمة بين استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول إلا أنه حل ضروري لتكملة و تغطية القيم الثابتة.

- **نسبة التمويل الذاتي:**

تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة و تعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي تعطي

✓ إذا كانت نسبة التمويل الذاتي = $\frac{112,771,119,119}{112,771,119,119}$ عامس الخاص مساوي للصفر
أصول ثابتة

وبقي ذلك أن الأصول الثابتة مسددة بمسور، خاصة أما الديون الطويلة إن

وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة. وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس لها فوائد.

• **نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون < 1**

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة إذا كان الحجم كبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة (> 1) فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة < 1

تبين هذه النسبة ما مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الإستثمارات كلما كانت أكبر من 1 يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة .

نسب السيولة :

الأصول المتداولة

• **نسبة السيولة العامة** ديون قصيرة الأجل < 1.

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بالديون قصيرة الجل ، فكلما كانت هذه النسبة عالية (أكبر من 1) أعطت المؤسسة ضمانا تجاه مورديها أي أنها تتمتع بدرجة وفاء للدين عالية .

• **نسبة السيولة المختصرة:**

و تسمى السيولة المختصرة و هي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول و تعطى بالعلاقة :

أصول المتداولة - المخزون

نسبة السيولة المختصرة =

ديون قصيرة الأجل

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

• نسبة السيولة الحالية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل و تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

و حدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى و تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة و بقي فائض منه جامد لم يستخدم.

• نسبة سيولة الأصول:

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول و تتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 و حتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير و بالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل.

نسب النشاط :• علاقة المؤسسة بالمخزونات :

$$\text{مدة تخزين البضاعة} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{مشتريات البضاعة}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخ} 1 + \text{مخ} 2}{2}$$

$$\text{عدد دورات مخزون البضاعة} =$$

$$\text{مدة تخزين المادة الأولية} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد دوران مخزون المادة الأولية} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{مشتريات المادة الأولية}}$$

$$\text{مدة تخزين المنتجات التامة} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة الإنتاج}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{علاقة المؤسسة بالزبون :} \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{مبيعات المؤسسة}}$$

$$\text{مدة التحصيل (مدة دوران الزبون)} = \text{x عدد الأيام (360)}$$

$$\text{عدد التحصيلات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الزبائن + أوراق القبض}}$$

• علاقة المؤسسة بالمورد :

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{المورد + أوراق الدفع}}{\text{مجموع المشتريات}} \times 360 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد التسديدات} =$$

$$\text{تطبيقات :} \frac{\text{المورد + أوراق الدفع}}{\text{مجموع المشتريات}}$$

تمرين 1:

سجلات مؤسسة صناعية المعلومات التالية للسداسي الأول من سنة 2008 :

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
مادة أولية	58000	44800	49400	36200	54000	65000
مبيعات	85000	80000	77000	65000	55000	70000
مواد مصنعة	24800	28900	28000	16250	26100	31700

1- احسب سرعة دوران المخزون و فترة التخزين علما أن تكلفة المواد الأولية

تقدر بـ 318000 دج في حين تكلفة المواد المصنعة قدرت بـ 339000 دج .

2- احسب فترة التحصيل علما أن صيد الزبائن يقدر بـ 94100 دج .

نفس هذه المؤسسة استخرجت من دفاترها المالية الميزانية المالية المختصرة لنفس السنة :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
قيم ثابتة	200	أموال خاصة	190
قيم الإستغلال	230	ديون طويلة الأجل	220
قيم قيد التحقيق	100	ديون قصيرة الأجل	290
قيم جاهزة	170		
المجموع	700		700

3- احسب فترة التسديد علما أن رصيد المورد يقدر بـ 39800 دج .

هذه المؤسسة طلب تمويل (شراء) إضافي بالمواد الأولية من المورد ، لاحظ هذا الأخير قيمة الديون قصيرة الأجل المعتبرة داخل المؤسسة ، فعمل هذا المورد على دراسة بعض النسب المهمة . الهدف منها معرفة وضعية المؤسسة من حيث السيولة و التوازن المالي .

- إنطلاقا من النتائج المحصل عليها في الجزء 1 و 2 هل سيوافق المورد على طلب المؤسسة .

الحل :

$$(1) \text{ سرعة دوران المخزون} =$$

$$\text{متوسط المخزون} =$$

$$=$$

$$= 61500 \text{ دج}$$

$$\text{سرعة دوران المخزون} = 5 \text{ مرات}$$

$$\text{فترة التخزين} = 180 \times (6 \text{ أشهر})$$

$$= 180 \times 35 = \text{يوم}$$

$$\text{فترة تخزين المنتجات (المواد المصنعة)} = 180 \times$$

$$\text{متوسط المخزون} = 28250 \text{ دج}$$

$$\text{فترة التخزين} = 180 \times 15 = \text{يوم}$$

$$\text{سرعة دورات المنتجات المصنعة} =$$

$$= 12 \text{ مرة}$$

$$(2) \text{ حساب فترة التحصيل : ما هي المدة التي يستغرقها الزبون للوفاء بالتزاماته .}$$

$$\frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{مبيعات المؤسسة}}$$

$$\text{فترة التحصيل} = 180 \times$$

$$\text{المبيعات} = 7000 + 5000 + 65000 + 77000 + 80000 + 85000 = 94100$$

$$432000$$

$$= 432000 \text{ د.ج.}$$

$$\text{فترة التحصيل} = 180 \times 39 = 39 \text{ يوم (أي آخر زبون سوف يوفي)}$$

$$\text{بالتزاماته قبل 39 يوم (في حدود 39 يوم)}$$

$$(3 \text{ فترة التسديد (المدة التي تستغرقها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها})$$

$$\text{فترة التسديد} = 180 \times$$

$$\text{فترة التسديد} = 180 \times 23 = 23 \text{ يوم (المؤسسة تدفع ديونها في مدة أقصاها)}$$

$$(23 \text{ يوم})$$

الجزء 2 :

$$(1 \text{ نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}})$$

$$\text{الأصول المتداولة} = \text{القيم الجاهزة} + \text{قيم الإستغلال} + \text{قيم التعامل}$$

$$= 170 + 230 + 100 = 500 \text{ دج}$$

$$\text{د.ق.أ} = 290 \text{ دج}$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{500}{290} = 1.72\%$$

المؤسسة لديها ملائمة بين سيولة أصولها المتداولة و استحقاقية ديونها القصيرة .

$$(2 \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} \text{ (بين 0.2 و 0.3 أي أقل من)})$$

$$0.2 \text{ عجز في السيولة و أكبر من 0.3 فائض في السيولة} .$$

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{170}{290} = 0.58$$

$$\text{المؤسسة لديها فائض (0.58 - 0.3 = 0.28 \%)}$$

$$(3 \text{ نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{المال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times \frac{1}{290} = 2.05$$

المؤسسة قادرة على تمويل كل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ، و هناك فائض يمثل

هامش أمان المؤسسة .

انطلاقا من هذه النسب هناك ضمان تمنحه المؤسسة للمورد .

تمرين 2: إليك المعطيات التالية :

	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي
مواد أولية	7000	7000	5200	4900	5500	6100	5000	4000	6200	9400	4800	8000
إنتاج تام	13000	12000	10000	10500	9800	10000	11500	12000	9000	10500	11000	10000
بضاعة	16800	12800	13000	14000	15100	16000	15700	12100	15250	14000	14900	12800
تكلفة ش البضاعة	50500	51000	49000	50000	42000	43000	45000	39500	40000	41000	39000	31000
المبيعات	69000	60000	58000	60000	61000	70000	65000	50000	45000	57000	60000	65000
تكلفة ش المواد الأولية	31500	31000	30500	29000	28000	30500	29500	29000	31000	30000	28000	25000

- فترة البضاعة و المواد الأولية و المنتجات التامة علما أن تكلفة الإنتاج

قدرت بـ 230000 دج .

- أحسب فترة التحصيل علما أن رصيد حسابات الزبائن إلى نهاية شهر

جويلية يقدر بـ 75000 دج .

- أحسب فترة التسديد علما أن حساب المورد بداية شهر ماي

يقدر بـ 28500 دج .

$$1) \text{فترة تخزين البضاعة} = \frac{\text{القيم الجاهزة د.ق.أ.}}{360 \times \text{يوم}}$$

$$\frac{13\,000 + 10\,000}{2} = \frac{\text{مخ} + \text{مخ}2}{2} = \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط المخزون} = 11\,500 \text{ دج.}$$

$$\text{مجموع مشتريات البضاعة} = 521\,000 = 50\,500 + \dots + 31\,000$$

$$\text{دج فترة التخزين} = \frac{11\,500}{521\,000} \times 360 \text{ يوم} = 08 \text{ أيام} .$$

$$\text{فترة تخزين المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة الشراء}} \times 360 \text{ يوم} .$$

$$\frac{7000 + 8000}{2}$$

$$\text{متوسط المخزون} = 7500 \text{ د.ج.}$$

$$\text{مجموع المشتريات الأولية} = 25000 + \dots + 31500 = 353000 \text{ د.ج.}$$

$$\text{فترة التخزين} = 360 \times \text{يوم} = 08 \text{ أيام.}$$

$$(2) \text{ فترة التحصيل} = 90 \times \text{يوم}$$

$$90 \times 36 = \text{يوم (المدة التي يستغرقها}$$

الزبون للوفاء)

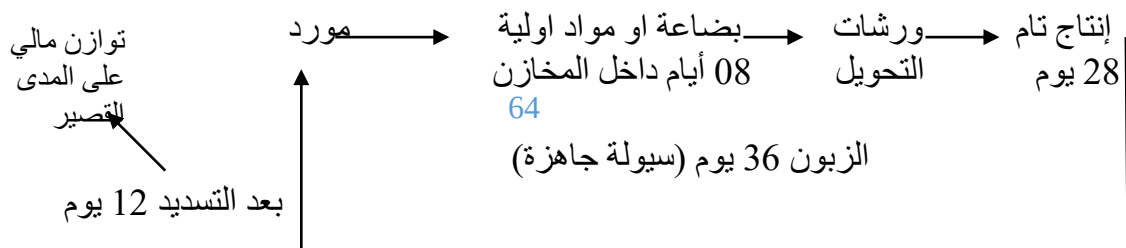
$$(3) \text{ فترة التسديد} = \frac{\text{المورد + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات الثلاثي}} \times 90 \text{ يوم}$$

$$\text{مشتريات الثلاثي للبضاعة} = 39000 + 41000 + 40000 = 120000 \text{ د.ج.}$$

$$\text{مشتريات الثلاثي للمواد الأولية} = 31000 + 30000 + 28000 = 89000 \text{ د.ج.}$$

$$\text{مجموع مشتريات الثلاثي} = 209000 \text{ د.ج.}$$

$$\text{فترة التسديد} = \frac{28500}{209000} \times 90 \text{ يوم}$$



- حالة خاصة لحساب متوسط فترة التحصيل و فترة التسديد .
- رصيد الزبائن و المورد (بداية الشهر) لا نلاحظ الشهر المذكور و إنما 3 أشهر السابقة .
- رصيد الزبائن و المورد (نهاية الشهر) نأخذ الشهر المذكور و الشهرين السابقين .

تمارين بدون حلول :

التمرين الأول:

من أجل دراسة الوضعية المالية للمؤسسة " X " استخرجت المعلومات التالية من دفاتها بتاريخ 2014 /12/31.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير الجارية	1.380.000	رأس المال الخاص	1.200.000
المخزونات	260.000	مؤونة الخسائر والتكاليف	300.000
المدينون	450.000	ديون طويلة المدى	253.600
القيم الجاهزة	430.000	ديون قصيرة المدى	320.000
		النتيجة الصافية	446.400
مجموع الأصول	2.520.000	مجموع الخصوم	2.520.000

بعد دراسة هذه الميزانية تبين مايلي :

ظهر في الأصول غير الجارية :

- معدات وأدوات مقتناة(مشتراة) بمبلغ 250.000 دج , تقدر قيمتها الحقيقية ب 320.000 دج.

- كفالات مدفوعة قيمتها 5000 دج ,اخذتها الجهات المعنية (الولاية).
- تقدر قيمة سندات المساهمة ب 85.000 دج , 30 % منها تسترجع بعد 5 أشهر .

وجد من بين المخزونات ,

- بضائع مشتراة بمبلغ 140.000 دج تقدر قيمتها الحقيقية ب 80 %من ثمن شرائها .
- مخزون الأمان 10 % من القيمة الحقيقية لمخزون البضائع .

يوجد من بين المدينين ,

- زبون قيمة دينه 50000 دج لن يفي بالتزاماته.
- زبون مشكوك فيه يساوي 30000 دج لن يدفع ما عليه . قيمة دينه اقل من المؤونة المخصصة لذلك بنسبة 10%.
- أوراق القبض بقيمة 25000 دج , 30% منها لن تتحقق بسبب افلاس كل من البنك و الزبون .

تحتوي مؤونة الخسائر والتكاليف على :

- مؤونة للأعباء الواجب توزيعها على عدة سنوات مالية قيمتها 200.000 دج مخصصة لأعمال ترميمية سوف تتجز في سنة 2014+2.
- مؤونة الخسائر والتكاليف غير مبررة(بدون هدف).

توزع النتيجة حسب الآتي :

- : 3/2 يوزع خلال الثلاثي الأول من السنة المالية 2014+1 و الباقي يضم للاحتياطات.
- معدل الضريبة 30 % .

المطلوب :الأسئلة النظرية:

- لماذا يتم تمويل الأصول غير الجارية بالموارد غير الجارية؟ ماذا نقصد بالتوازن المالي؟
- تحدث عن الكفالات المدفوعة، كيف يتم معالجتها؟
- لماذا تستعين المؤسسة بالديون المصرفية؟
 - أعد الميزانية المالية المفصلة.

التمرين الثاني :

سجلت مؤسسة y خلال الثلاثي الاول من سنة 2010 المعطيات المالية التالية :

مارس	فيفري	جانفي	
15000	10000	12000	المادة الاولى
120000	50000	60000	المبيعات
60750			تكلفة الانتاج
153000			الزبائن
30750			المورد

نفس هذه المؤسسة استخرجت من دفاترها المالية الميزانية المختصرة لنفس الدورة كمايلي :

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
245000	الاموال الخاصة	85000	قيم ثابتة
100000	ديون طويلة الاجل	260000	قيم الاستغلال
150000	ديون قصيرة الاجل	100000	قيم التعامل

قيم جاهزة	50000	
المجموع	495000	المجموع 495000

المطلوب منا تبين التوازن المالي لهذه المؤسسة.

التمرين الثالث :

الميزانية المحاسبية المالية مستخرجة من دفاتر احدى المؤسسات الصناعية بتاريخ

2010/12/31

الاصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية
الاصول غير الجارية		الاموال الخاصة	
معدات النقل	12000	راس المال الاجتماعي	200000
تجهيزات الانتاج	105000	احتياطات	25000
سندات المساهمة	26000	مؤونة الخسائر و الاعباء	30000
كفالات مدفوعة	15000	النتيجة المالية	30000
الاصول الجارية		الخصوم غير الجارية	
مواد ولوازم	48000	مورد الاستثمار	40000
انتاج تام	80000	الخصوم الجارية	
الزبائن	24000	مورد المخزون	35000

البنك	32000		
الصندوق	18000		
المجموع	360000	المجموع	360000

بعد دراسة الميزانية المحاسبية تبين ان :

- ✓ المؤسسة قد تمكنت من انشاء قيم معنوية قدرها : **100000** دج .
- ✓ القيمة الحقيقية لتجهيزات الانتاج تقدر ب : **120000** دج .
- ✓ المخزون الثابت (الالي) من المواد الاولية و الانتاج التام هو على التوالي :
30000 دج و **50000** دج .
- ✓ القيمة الحالية لسندات المساهمة هي **40000** دج, **30** % منها تتحصل عليها المؤسسة في **2010/12/31** و قيمة **4000** دج من الزبائن لا يمكن تحصيلها الا بعد **21** شهرا.
- ✓ **20** % من مؤونة الخسائر و الاعباء مبررة و تعتبر ديون قصيرة المدى , **30** % منها مخصصة لصيانة التين.
- ✓ نصف النتيجة تدعم الاحتياطات و الباقي يوزع خلال الايام القليلة القادمة .

السؤال :

- 1 - اعداد الميزانية المالية المفصلة علما ان معدل الضريبة 25 %.
- 2 - احسب مختلف التوازنات المالية .
- 3 - حدد مختلف النسب المالية علما ان : مخزون الانتاج التام و المواد على التوالي بتاريخ 2010/01/ 01 يقدر ب **85000** دج , **50000** دج في حين مشتريات مواد ولوازم و تكلفة الانتاج تساوي على التوالي **500000** دج , **750000** دج , بينما يقدر رقم الأعمال ب **600000** دج.

التمرين الرابع :

بتاريخ 2011/12/31 قدمت لنا مؤسسة (y) تلخيصا لنشاطها يمثل المعلومات المالية التالية, والمطلوب منا تقديم تقييما ماليا مفصلا لها.

تقدر القيم الثابتة ب 10.750 ون , قيم الاستغلال 6500 ون , حقوق المؤسسة عند الغير (الزبائن) تقدر ب 3000 ون , قيمة السيولة تساوي 2850 ون , فيحين تبلغ قيمة الاموال الخاصة 11000 ون و الديون الطويلة الاجل 3000 ون اما الديون القصيرة (المورد) فبلغت ما قيمته 10000 ون . مخزون اول المدة 300 ون , قيمة المشتريات تساوي 1440 ون , يبلغ مخزون اخر المدة 500 ون , بينما قدرت قيمة المبيعات ب 6000 ون .

التمرين الخامس :

سجلت مؤسسة y خلال الثلاثي الاول من سنة 2010 المعطيات المالية التالية :

مارس	فيفري	جانفي	
15000	10000	12000	المادة الاولية
120000	50000	60000	المبيعات
60750			تكلفة الانتاج
153000			الزبائن
30750			المورد

نفس هذه المؤسسة استخرجت من دفاترها المالية الميزانية المختصرة لنفس الدورة كمايلي :

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
--------	---------	--------	---------

قيم ثابتة	85000	الاموال الخاصة	245000
قيم الاستغلال	260000	ديون طويلة الاجل	100000
قيم التعامل	100000	ديون قصيرة الاجل	150000
قيم جاهزة	50000		
المجموع	495000	المجموع	495000

المطلوب منا تبين التوازن المالي لهذه المؤسسة.

التمرين السادس

الميزانية المحاسبية المالية مستخرجة من دفاتر احدى المؤسسات الصناعية بتاريخ

2010/12/31

الاصول	المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية
الاصول غير الجارية		الاموال الخاصة	
معدات النقل	12000	راس المال الاجتماعي	200000
تجهيزات الانتاج	105000	احتياطات	25000
سندات المساهمة	26000	مؤونة الخسائر و الاعباء	30000
كفالات مدفوعة	15000	النتيجة المالية	30000
الاصول الجارية		الخصوم غير الجارية	
مواد ولوازم	48000	مورد الاستثمار	40000
انتاج تام	80000	الخصوم الجارية	

الزبائن	24000	مورد المخزون	35000
البنك	32000		
الصندوق	18000		
المجموع	360000	المجموع	360000

بعد دراسة الميزانية المحاسبية تبين ان :

- ✓ المؤسسة قد تمكنت من انشاء قيم معنوية قدرها : 100000 دج .
- ✓ القيمة الحقيقية لتجهيزات الانتاج تقدر ب : 120000 دج .
- ✓ المخزون الثابت (الالي) من المواد الاولية و الانتاج التام هو على التوالي :
30000 دج و 50000 دج .
- ✓ القيمة الحالية لسندات المساهمة هي 40000 دج, 30 % منها تتحصل عليها المؤسسة في 2010/12/31 و قيمة 4000 دج من الزبائن لا يمكن تحصيلها الا بعد 21 شهرا.
- ✓ 20 % من مؤونة الخسائر و الاعباء مبررة و تعتبر ديون قصيرة المدى , 30 % منها مخصصة لصيانة التين.
- ✓ نصف النتيجة تدعم الاحتياطات و الباقي يوزع خلال الايام القليلة القادمة .

السؤال :

- اعداد الميزانية المالية المفصلة علما ان معدل الضريبة 25 %.

- حسب مختلف التوازنات المالية .
- حدد مع التعليق مختلف النسب المالية علما ان : مخزون الانتاج التام بتاريخ 31 /12/ 2011 يقدر ب 85000 دج , مشتريات مواد ولوازم تساوي 750000 دج ,بينما يقدر رقم الأعمال ب 600000 دج.

التمرين السابع:

إليك الميزانية المالية التالية لشركة الهدى لسنة 2010 :

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
أصول ثابتة	1.000.000	أموال خاصة	900.000
قيم الاستغلال	800.000	د-ط-أ	850.000
قيم قيد التحقيق	500.000	د-ق-أ	750.000
قيم جاهزة	200.000		
المجموع	2.500.000	المجموع	2.500.000

➤ ما هو الغرض من دراسة كل من المال المتداول , احتياج المال المتداول,نسبة التوازن المالي ,الاستقلالية المالية و نسب السيولة كمؤشرات مالية .

➤ اوجد أهم النسب الرئيسية , رؤوس الأموال العاملة .

التمرين الخامس :

في 2008/12/31 قدمت لنا مؤسسة تلخيصا لنشاطها يمثل الميزانية المحاسبية الختامية التالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
قيم معنوية	375.000	رأس المال الخاص	1.000.000
أراضي و مباني	700.000	النتيجة الصافية	10.000
مخزون المواد و اللوازم	500.000	ديون طويلة الأجل	300.000

مخزون السلع الجاهزة	150.000	ديون قصيرة الأجل	1.000.000
الزبائن	300.000		
البنك	285.000		
المجموع	2.310.000	المجموع	2.310.000

المطلوب: اعد تأسيس الميزانية حسب أقسام الرئيسية للميزانية المالية (ميزانية مفصلة) علما أن :

- ✓ مخزون الأمان يمثل 5 % من مجموع المخزون .
- ✓ إذا علمت أن قيمة الأراضي و المباني الواردة في الميزانية , هي آخر قسط للاهلاك في الدفاتر المحاسبية , لكن قيمتها السوقية قدرت ب1.350.000 دج . ما اثر هذه القيمة على الوضعية المالية للمؤسسة ؟
- ✓ احد الزبائن لا يدفع ما قيمته 50.000 دج الا في السنة المقبلة .
- ✓ في الديون الطويلة المدى , مؤونة للأعباء و الخسائر تدفع كمصاريف قضائية , قيمتها 60.000 دج .

المؤسسة لا توزع نتيجتها المالية هذه السنة .

التمرين السادس:

من أجل فحص الحالة المالية لمؤسسة X قدمت لك الميزانية في 200n/12/31 كما يلي :

اسم الحساب	المبالغ (ق.م.ص)	اسم الحساب	المبالغ (ق.م.ص)
قيم معنوية	60.000	رأس مال اجتماعي	217.000
تجهيزات الإنتاج	190.000	مؤونة الأعباء	28.000

	والخسائر		
30.000	ديون طويلة الأجل	60.000	مواد ولوازم
170.000	ديون قصيرة الأجل	25.000	سندات المساهمة
30.000	نتيجة السنة المالية قبل الضريبة	3.000	كفالات مدفوعة
		52.000	الزبائن
		30.000	أوراق القبض
		55.000	قيم جاهزة
475.000	مجموع الميزانية	475.000	مجموع الميزانية

بعد دراسة ميدانية للسوق تبين مايلي:

✓ زادت القيم المعنوية ب 10 %.

✓ مخزون العمل (مخزون الأمان) يساوي 80 % من مخزون أول المدة, و مخزون أول المدة يساوي 50 % من مخزون آخر المدة التاريخي, و اتضح أيضا, أن المخزون الإجمالي لآخر المدة ينقص ب 5 %.

✓ 30 % من سندات المساهمة تاريخ استحقاقها في 200n/12/31 وتتحصل عليها عن طريق البنك, و 50 % منها تاريخ استحقاقها في 200n/06/15.

✓ أحد الزبائن لا يدفع ما قيمته 2000 دج إلا بعد السنة المقبلة .

✓ قيمة 20.000 دج من أوراق القبض غير قابلة للتحقيق إلا بعد 66 يوم .

✓ مؤونة الأعباء والخسائر تدفع منها مصاريف قضائية بقيمة 8000 دج في الثلاثي المقبل . أما 10.000 دج مخصصة لأعمال ترميمية سوف تنطلق بداية الثلاثي الثاني من السنة المقبلة .

✓ نظرا للضرورة الاقتصادية فان المؤسسة لا توزع نتيجتها المالية لهذه السنة.

ملاحظات :

✓ مخزون آخر المدة هو القيمة المحاسبية الصافية للمواد واللوازم (60.000) .

✓ معدل الضريبة 30 % .

المطلوب :

➡ بعد إظهار المعالجة الضرورية ، يطلب إعداد الميزانية المالية المفصلة .

➡ طلبت هذه المؤسسة من البنك قرض طويل الأجل لضمان تمويل استثماراتها. اكتفى البنك للموافقة على القرض بدراسة مؤشر التوازن المالي (مال المتداول) . هل احترمت هذه المؤسسة شرط الملائمة بين سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ؟ إلى ماذا يشير مؤشر التوازن المالي إذا كان أكبر من الصفر ؟ هل بإمكان المؤسسة X أن تحصل على طلبها ؟

المحور الثاني: المردودية و أثر الرفع المالي (وأثر الديون)

ان الهدف الأساسي الذي تصبو لتحقيقه أي مؤسسة اقتصادية هو الاستمرارية والبقاء في السوق، سواء كانت عمومية او خاصة، كبيرة، متوسطة أو صغيرة. ولبلوغ هذه الغاية عليها ان تقوم بمجموعة من الإجراءات واستعمال العديد من الوسائل.

من بين هذه الوسائل هي كيفية اختيار طرق التمويل المناسبة وتحديد البديل الاحسن للتمويل. اي المقارنة بين البديل من خلال العائد، التكلفة، والمخاطر الناتجة عنه. لذلك يعتبر مسألة التمويل من اعقد المسائل التي تواجه المسير المالي لان من واجبه توفير الموارد المالية لتمويل احتياجات المؤسسة. فاذا كانت وظيفة المسير البحث عن الأموال لاستمرار نشاط المؤسسة في النظرية التقليدية، فان النظرية الحديثة جاءت لتهتم بكيفية الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وتجنب أكبر قدر ممكن من الاخطار.

وعليه على المسير عند تحديده لأي سياسة مالية واتخاذ أي قرار ان يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات تحدد التحكم في عملية الرفع المالي، فالمؤسسات تبحث من خلاله الى تحقيق نسبة عالية من مردودية راس المال بأقل مخاطرة. فتجد المؤسسة نفسها امام خيارين للتمويل، التمويل الداخلي او الذاتي، وإلا التمويل الخارجي: المباشر من المدخرين عن طريق طرح أسهم في السوق المالي أو عن طريق التمويل غير المباشر اي اللجوء الى الهيئات او المؤسسات ...هذه الطريقة بالنسبة للمؤسسات غير قادرة على الاعتماد على الأسواق المالية.

1. المردودية:

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة القرارات المالية المتخذة وقدرتها على تحقيق الربح من خلال كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة، تهتم بها كذلك البنوك كضمان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات وخدمات الديون في تاريخ الاستحقاق بصفة عامة تعرف المردودية على أنها: ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها في هذا الصدد تنقسم المردودية إلى نوعين:

✓ المردودية الإقتصادية:

تهتم هذه النسبة بالنشاط الرئيسي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة عادية من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. تعرف المردودية بشكل عام على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأسمال المستثمر في تحقيق النتائج المالية¹.

كما تعرف المردودية الإقتصادية بأنها المردودية المحاسبية للأدوات الصناعية فهي تقيس فعالية الأصول الإقتصادية من خلال النتائج المحققة وبشكل مستقل عن سياسة التمويل (نمط التمويل) وبالتالي تعبر عن الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة².

وتحسب بالعلاقة التالية³:

$$R_e = \frac{R_{ex}(1 - t)}{AE}$$

حيث:

Re: المردودية الإقتصادية.

AE: الأصل الاقتصادي.

R_{ex}: نتيجة العادية.

¹ -Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, 5^{ème} édition, Daloz, paris, 2002, p324.

² - تير زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009، ص43.

³ - Pierre Vernimmen , **Op.cit** p309.

t: معدل الضرائب على الأرباح.

النتيجة العادية = القيمة المضافة - أعباء الاستغلال

النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية = النتيجة العادية + المصاريف المالية

هذه النسبة مهمة تبين لنا مردود الأصول المستثمر في شكل نتيجة عادية قبل طرح الأعباء المالية.

يستوجب على المؤسسة أن تسعى دوما لتحقيق نسب مميزة للمردودية الإقتصادية، من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن إستغلال جميع أصولها، هذا ضمن إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

ب- المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية حيث نأخذ النتيجة الصافية من الميزانية حسابات النتائج والأموال الخاصة (أموال جماعية) من الميزانية.

وتسمى كذلك بالعائد على الأموال الخاصة أو على حقوق الملكية، هذه النسبة تهتم بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين إضافة إلى المسيرين، تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة في حالة مكافأة المساهمين وزيادة حصتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، على شكل أرباح موزعة، أو تخصيص في الإحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها بهدف إرضاء المساهم أو المستثمر، يجب أن تكون المردودية المالية مرتفعة لدى المؤسسة لكي يقبل المستثمر بوضع مدخراته لدى المؤسسة.

وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{المردودية المالية (Rf)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

تمثل هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال أي كل دينار مستثمر من رأس مال المؤسسة كم سيحقق من نتيجة صافية فكلما كانت هذه النسبة عالية كلما زادت أهمية وجاذبية المؤسسة.

مثال:

إليك المعطيات المالية التالية:

- القيمة المضافة 10 000 وحدة نقدية.
 - مصاريف العمال 1000 وحدة
 - ضرائب ورسوم 500 وحدة.
 - مصاريف عمليات أخرى.
 - مصاريف مالية 8000 وحدة.
 - مخصصات الاهتلاكات والمؤنات 500 وحدة.
- حساب النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية؟
- حساب النتيجة العادية.

ماذا تلاحظ؟

الحل:

$$\begin{aligned} &\text{النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية} = \text{النتيجة العادية (القيمة المضافة - أعباء} \\ &\text{الاستغلال) + المصاريف المالية} \\ &= (10000 - 1000 - 500 - 500 - 100) + 8000. \end{aligned}$$

⁴ - عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي: دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص، 32.

$$= 7900 \text{ و.ن}$$

النتيجة العادية = النتيجة العادية قبل طرح م.م - المصاريف المالية

$$= 8000 - 7900$$

$$= 100 - \text{و.ن}$$

وعليه على المؤسسة معرفة أثر الديون على المردودية المالية.

II. مبدأ أثر الرفع المالي:

إذا كانت السياسة المالية العامة تتمثل في كيفية الحصول على الأموال وطريقة لإنفاقها فإن السياسة المالية في المؤسسة تظهر من خلال جدول القرارات المتخذة من طرف الإدارة والتي تبنى في شكل هيكل مالي تتبناه المؤسسة لتحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في الأرباح المردودية، التوسع وتقليل المخاطر فيحدد المحلل المالي القيمة الاجمالية للموارد اللازمة من أجل تلبية احتياجات المؤسسة من الاستثمارات فيحدد جزء من الاستثمارات يمول بالأموال الجماعية وجزء عن طريق الاقتراض، هذه العملية يطلق عليها بمصطلح "مزيج التمويل" فعلى المؤسسة اختيار مزيج تمويني أمثل يحقق أكبر إيراد ممكن مع أقل المخاطر.

1. الرافعة المالية

يتمثل في اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل بنسبة أكبر لرفع مردودية رأس المال خصوصا إذا كانت ظروف السوق رائجة وعلى استعداد لاستقبال المزيد من المبيعات خصوصا فتزيد حاجة المؤسسة إلى تمويل جديد عندها تلجأ إلى الديون طويلة الأجل (قيمة إضافية) للاستفادة من فرصة الربح الجديدة.

كما تعرف الرافعة المالية بأنها " درجة إعتداد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضا، أم سندات أسهمها ممتازة) مما

يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها⁵.

كما يمكن أن تعرف على أنها استخدام أموال الغير (الإقتراض بتكاليف ثابتة) على أمل زيادة الأرباح⁶.

2. أثر الرافعة المالية:

عندما تقوم المؤسسة بالإستدانة والإستثمار، تحصل على نتيجة إقتصادية التي تكون من المفروض أعلى من التكاليف المالية للمديونية، ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة فوائض، تتمثل في الفرق بين المردودية الإقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة، هذا الفائض سوف يعود إلى المساهمين ويرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة، فأثر رافعة المديونية يرفع مردودية الأموال الخاصة من هذه الخاصية سمي بأثر الرافعة.

أي يقوم هذا المبدأ على نتائج الديون على المؤسسة فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين وبالتالي أثر الديون إيجابي أما في الحالة العكسية فيصبح أثر الديون سلبي. الرفع المالي إذا لم يحقق مردودية مالية اكبر تستبعد طريقة.

إذاً أثر الرافعة المالية يفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين، وتكون الصياغة الرياضية لأثر الرافعة كما يلي⁷:

يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

$$R_f = [R_e + (R_e - i) \frac{D}{C_p}] (1 - t)$$

حيث:

⁵ - منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، المكتب العربي الحديث، ط 4، الإسكندرية، 2003، ص 420.

⁶ - علي عباس، الإدارة المالية، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 229.

⁷ - يوسف قريشي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 108.

D/Cp: الرفع المالي الذي يقيس تركيبة الهيكل المالي؛

R_f: مرد ودية الأموال الخاصة؛

(Re- i): الهامش بين المر دودية الإقتصادية وتكلفة الإستدانة؛

Re: المردودية الإقتصادية؛

t: معدل الضرائب على الأرباح؛

i: تكلفة الإستدانة؛

Cp: الأموال الخاصة؛

D: الإستدانة الصافية.

2- أثر الرافعة المالية:

أثر الرفع المالي يعتمد على علاقة المردودية الاقتصادية بمعدل الفائدة حيث توجد ثلاثة حالات وهي⁸:

حالات أثر الرافعة المالية:

✓ رافعة مالية سالبة: عندما تكون المردودية الإقتصادية أقل من تكلفة الإستدانة، في هذه الحالة يكون اللجوء إلى الإستدانة ذو تأثير سلبي على المردودية المالية، بمعنى كلما زادت نسبة الديون كلما تناقصت المردودية. أي النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية غير كافية التغطية للتكاليف في هذه الحالة اللجوء إلى رفع مالي له أثر سلبي على النتيجة المالية ومن ثم على المردودية المالية كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية.

⁸ - إلياس بن ساسي، يوسف فريشي، التسيير المالي، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 2006، ص213.

✓ رافعة مالية معدومة: عندما تكون المردودية الاقتصادية معادلة لتكلفة الإستدانة أو في حالة إنعدام الديون، هذه الحالة يكون أثر الإستدانة معدوم، هنا تتساوى المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

✓ رافعة مالية موجبة: عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الإستدانة، هنا يكون اللجوء للإستدانة مستحسن بسبب إرتفاع مردودية المؤسسة، حيث كلما زادت الديون أدى ذلك إلى زيادة المردودية المالية.

السبب هو ارتفاع النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية فتكفي تغطية المصاريف المالية وتبقى فائض في فائدة مساهمين أي كلما زادت الديون كلما أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية لكن في حدود المعقول لأن زيادة الديون تؤدي إلى زيادة المخاطر على المؤسسة.

اسئلة نظرية :

✍ اشرح وضعية المؤسسة إذا حققت مردودية اقتصادية اصغر من معدل الفائدة ؟

✍ متى تكون المردودية الاقتصادية تساوي معدل الفائدة ؟

✍ متى يكون أثر الرفع المالي موجب ومتى يكون سالب؟

✍ ما معنى أثر الرفع المالي معدوم

تطبيقاتتمرين 01 :

الجزء الأول : إليك المعطيات المالية التالية لمؤسستين :

المعطيات المالية	A	B
الأموال الجماعية	1.200	1.000
الديون	800	1.000
المردودية الاقتصادية	0,18	0,18

⇒ احسب:

⇒ المردودية المالية , وذلك في الحالتين :

⇒ حالة غياب الضريبة و تكلفة الاستدانة تساوي 0,09.

⇒ حالة وجود الضريبة 0,3 و تكلفة الاستدانة تساوي 0,09 .

الجزء الثاني: احتفظ بنفس المعلومات الخاصة بالمؤسسة A) حالة عدم وجود

(الضرائب) مضيفا مايلي :

لنفترض أن هذه المؤسسة تريد إيجاد طريقة مثلى لكيفية الاستعانة أو عدم الاستعانة

بالقروض لرفع مردوديتها المالية (ربحية المساهمين), فأمamها الوضعيتين التاليتين :

الوضعية الأولى أن تعتمد فقط على الأموال الجماعية في التمويل, بينما الوضعية الثانية

تعتمد على جزء من الأموال الجماعية في المشروع و الباقي يوظف في مشروع استثماري

آخر, وعلية سوف تتم الأموال الدائمة ب 800 ون في شكل قروض طويلة الأجل

بمعدل فائدة 9 %.

اوجد جدولاً تفاضلياً مالياً، وارسم شكلاً بيانياً توضح فيه الرفع المالي.

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الجماعية} * 100 \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الاجمالية} - \text{الضرائب} \dots\dots\dots (2)$$

$$\text{النتيجة الاجمالية} = \text{النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية} - \text{المصاريف المالية} \dots\dots (3)$$

$$\text{المصاريف المالية} = \text{الديون} * \text{معدل الفائدة} \dots\dots\dots (4)$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية} / \text{مجموع الأصول} * 100 \dots\dots\dots (5)$$

$$\text{النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} * \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية} = 0.18 * 2000$$

$$\text{النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية} = 360 \text{ ون للمؤسسة (أ و ب) لان كلاهما}$$

تحققان نفس المردودية الاقتصادية

• المؤسسة أ : حالة غياب الضرائب:

$$\text{من المعادلة رقم (4) نجد: المصاريف المالية} = 0.09 * 800$$

$$\text{المصاريف المالية} = 72 \text{ ون}$$

$$\text{الضرائب} = \text{صفر}$$

$$\text{من المعادلة رقم (3) نجد: النتيجة الاجمالية} = 72 - 360$$

$$\text{النتيجة الاجمالية} = 288 \text{ ون}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 288 \text{ ون لا يوجد ضرائب}$$

$$\text{من المعادلة رقم (1) نجد: المردودية المالية} = 1200 / 288 * 100$$

$$\text{المردودية المالية} = 24 \%$$

• حالة وجود الضرائب:

$$\text{قيمة الضرائب} = 0.3 * 288$$

$$\text{قيمة الضرائب} = 86.4 \text{ ون}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 86.4 - 288$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 201.6 \text{ وون}$$

$$\text{المردودية المالية} = 100 * 1200 / 201.6$$

$$\text{المردودية المالية} = 16.8\%$$

• المؤسسة ب: حالة غياب الضرائب:

$$\text{من المعادلة رقم (4) نجد: المصاريف المالية} = 0.09 * 1000$$

$$\text{المصاريف المالية} = 90 \text{ وون}$$

$$\text{الضرائب} = \text{صفر}$$

$$\text{من المعادلة رقم (3) نجد: النتيجة الاجمالية} = 90 - 360$$

$$\text{النتيجة الاجمالية} = 270 \text{ وون}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 270 \text{ وون لا يوجد ضرائب}$$

$$\text{من المعادلة رقم (1) نجد: المردودية المالية} = 100 * 1000 / 270$$

$$\text{المردودية المالية} = 27\%$$

• حالة وجود الضرائب:

$$\text{قيمة الضرائب} = 0.3 * 270$$

$$\text{قيمة الضرائب} = 81 \text{ وون}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 81 - 270$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 189 \text{ وون}$$

$$\text{المردودية المالية} = 100 * 1000 / 189$$

$$\text{المردودية المالية} = 18.9\%$$

تحليل النتائج

تمول المؤسسة استثماراتها عن طريق الأموال الجماعية مستعينة بجزء معين من الديون الطويلة. يتم اخذ قرار التمويل متوقف على معامل مهم الا وهو معدل الفائدة ومدى علاقته بالمردودية الاقتصادية، فاذا كانت المردودية الاقتصادية أصغر من معدل الفائدة فأثر الديون يكون سلبي، أما إذا كانت المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة فأثر الديون يكون إيجابي.

المؤسسة أ حققت مردودية الاقتصادية مهمة وذلك في حالة وجود الضرائب وغيابها. أما المردودية المالية بالرغم من انها معتبرة الا انها انخفضت من 24 حالة غياب الضرائب الى 16.8 حالة وجود الضرائب. ومنه نستنتج ان الضرائب تؤثر سلبا على انخفاض النتيجة الصافية ومنه انخفاض المردودية المالية. إلا ان الضرائب هي نسبة قانونية لا بد من اقتطاعها.

نفس الشيء ينطبق على المؤسسة ب.

الهدف من الرفع المالي هو تحقيق أكبر مردودية مالية ممكنة. الملاحظ من خلال نتائج المؤسستين، أن كليهما تحققان مردودية مالية إيجابية وهذا في حالة غياب ووجود الضرائب، لان الأساس متوفر الا وهو المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة وبينهما مجال واسع (18% أكبر 9%).

الملاحظ ان المؤسسة ب حققت نتائج أحسن من المؤسسة أ، التي استعانت بالديون بنسبة أكبر مقارنة بالمؤسسة أ.

إن الرفع المالي الذي يقدر ب 200 ون (1200-1000=200) كان له الأثر الموجب على ارتفاع المردودية المالية حيث انتقلت من (24 % و 16.8 %) الى (27% و 18.9 %) على التوالي.

اذن الرفع المالي حقق هدفه الأساسي الذي هو ارتفاع في المردودية المالية.

الجزء الثاني:

الوضعية الأولى: غياب الديون

المردودية الاقتصادية = 18 % المعطيات

من المعادلة رقم (4) نجد: المصاريف المالية = صفر * 0.09

المصاريف المالية = صفر ون

الضرائب = صفر

من المعادلة رقم (3) نجد: النتيجة الاجمالية = 360- صفر

النتيجة الاجمالية = 360 ون

النتيجة الصافية = 360 ون لا يوجد ضرائب

من المعادلة رقم (1) نجد: المردودية المالية = 2000/360 * 100

المردودية المالية = 18 %

الوضعية الثانية: وجود الديون

المردودية الاقتصادية = 18 % المعطيات

النتيجة العادية قبل المصاريف المالية = 360 نتائج الجزء الأول

من المعادلة رقم (4) نجد: المصاريف المالية = 800 * 0.09

المصاريف المالية = 72 ون

الضرائب = صفر

من المعادلة رقم (3) نجد: النتيجة الاجمالية = 360-72

النتيجة الاجمالية = 288 ون

النتيجة الصافية = 288 ون لا يوجد ضرائب

من المعادلة رقم (1) نجد: المردودية المالية = $1200/288 * 100$

المردودية المالية = 24 %

الجدول التفاضلي المالي :

معطيات مالية	الوضعية الأولى	الوضعية الثانية
مجموع الأصول	2000	2000
الأموال الجماعية	2000	1200
الديون	صفر	800
مصاريف مالية	صفر	72
نتيجة عادية قبل المصاريف العادية	360	360
النتيجة العادية	360	288
الضرائب	صفر	صفر
النتيجة الصافية	360	288
المردودية الاقتصادية	%18	% 18
المردودية المالية	%18	% 24

اثر الرفع المالي بيانيا : تمثيل الوضعيتين

الوضعية الأولى: غياب الديون

النقطة الأولى	النقطة الثانية	
صفر	360	النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية

المردودية المالية	صفر	18%
-------------------	-----	-----

ملاحظة: النقطة الأولى نفترضها على أساس المصاريف المالية أي تساوي النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية بالمصاريف المالية حتى نبين الأثر السلبي للمصاريف المالية عندما تكون أكبر من النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية. فإذا كانت النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية تساوي صفر ... النتيجة العادية صفر النتيجة الصافية صفر وبالتالي لا توجد مردودية مالية.

النقطة الثانية من نتائج الجدول المالي.

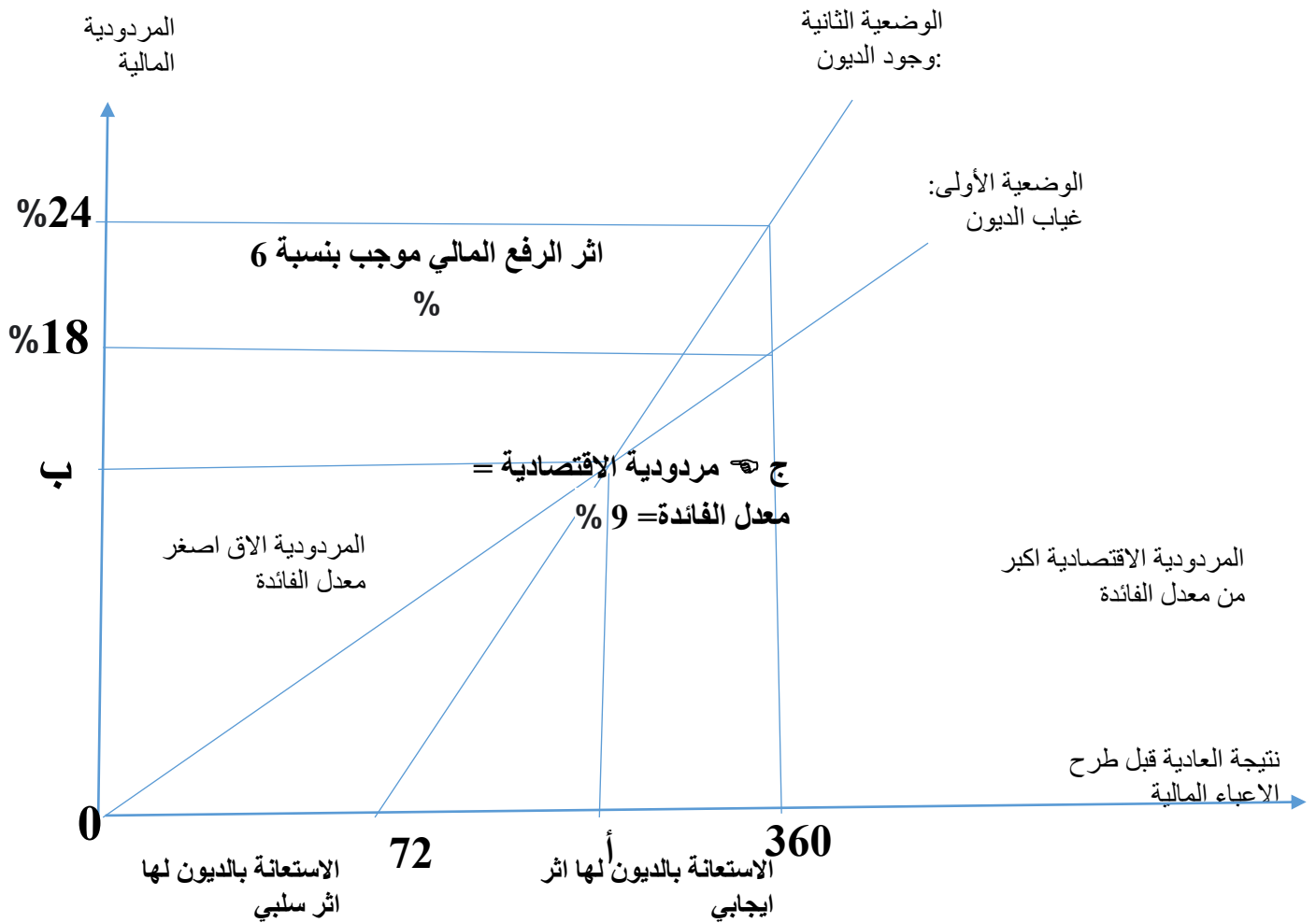
الوضعية الثانية : وجود الديون

النقطة الأولى	النقطة الثانية	
72	360	النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية
صفر	24%	المردودية المالية

ملاحظة: النقطة الأولى نفترضها على أساس المصاريف المالية أي تساوي النتيجة العادية قبل طرح الأعباء المالية بالمصاريف المالية حتى نبين الأثر السلبي للمصاريف المالية عندما تكون أكبر من النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية. فإذا كانت النتيجة العادية قبل طرح المصاريف المالية تساوي صفر ... النتيجة العادية صفر النتيجة الصافية صفر وبالتالي لا توجد مردودية مالية.

النقطة الثانية من نتائج الجدول المالي.

اثر الرفع المالي بيانيا (تمثيل الوضعيتين) :



حساب النقطة (أ): تمثل المردودية الاقتصادية عند نقطة تقاطع الوضعيتين (تم اختيار
الوضعية الأولى)

عند تقاطع المنحنيين عند النقطة (ب) معدل الفائدة يساوي معدل المردودية الاقتصادية.
 اذن: من المعادلة رقم (5) نجد:

$$9\% = (أ) / 1000$$

$$(أ) = 0.09 * 1000$$

(أ) = 180 نتيجة عادية قبل طرح الأعباء المالية عند معدل المردودية الاقتصادية يساوي
 9%, المساوي لمعدل الفائدة

حساب النقطة (ب): تمثل المردودية المالية عند نقطة تقاطع الوضعيتين (تم اختيار
الوضعية الأولى)

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 9\%$$

من المعادلة رقم (4) نجد: المصاريف المالية = صفر * 0.09

$$\text{المصاريف المالية} = \text{صفر ون}$$

$$\text{الضرائب} = \text{صفر}$$

من المعادلة رقم (3) نجد: النتيجة الاجمالية = 180 - صفر

$$\text{النتيجة الاجمالية} = 180 \text{ ون}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 180 \text{ ون لا يوجد ضرائب}$$

من المعادلة رقم (1) نجد: المردودية المالية = $100 * 2000 / 180$

$$\text{المردودية المالية} = 9\%$$

ملاحظة:

- نختار لحساب (أ و ب) أي وضعية نصل بها الى نفس النتائج لان (هـ) نقطة تقاطع بينهما.
- في حالة غياب الضرائب: عند نقطة التقاطع معدل الفائدة يساوي المردودية الاقتصادية تساوي المردودية المالية.

تحليل المنحنى:

إذا كانت النتيجة العادية قبل المصاريف المالية تقل عن النقطة (أ=180) فمن الأفضل للمؤسسة عدم الاستعانة بالديون لان أعباء الديون في هذه الحالة تمتص معظم ان لم نقل كل النتيجة المحققة. وبالتالي فالوضعية الأولى هي الأفضل (الاعتماد على الأموال الجماعية). اما إذا كانت النتيجة العادية قبل المصاريف المالية تزيد عن النقطة (أ=180) فالوضعية الثانية هي الأفضل لان أعباء الديون تصبح صغيرة مقارنة بالإرادات المتأتية من استخدامها.

هذا ما وجدناه في المنحنى حيث انتقلت المردودية المالية من 18% الى 24% . وبالتالي أثر الرفع المالي موجب.

التمرين الثاني: مؤسسة أخرى استخرجت من سجلاتها المالية المعلومات التالية خلال فترة زمنية معينة.

استثمارات ثابتة	20000	راس المال الخاص	14600
مخزون متداول	4500	ديون بنكية طويلة	8400
عملاء	5800	ديون المورد	12200
نقديات	4900		

1. قدم تقييم مالي مفصل (دراسة التوازن المالي) علما ان النتيجة الصافية تساوي 1001 وحدة نقدية، معدل الضريبة 30 %، مجموع الاصول 35200 وحدة نقدية، المصاريف المالية تساوي 500 وحدة نقدية، قيمة المبيعات تساوي 100000 وحدة نقدية، قيمة المشتريات تقدر ب 80000 وحدة نقدية.
2. حساب المردودية الاقتصادية، المردودية المالية وأثر الرفع المالي.
3. هل أثر الاستدانة إيجابي ام سلبي؟
4. ماهو الفرق بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية؟
5. ماهو الفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية؟

الحل

1. تقديم تقييم مالي مفصل (دراسة التوازن المالي)

👉 معرفة التوازن المالي عن طريق التوازنات المالية

المال المتداول = الأموال الدائمة - القيم الثابتة

$$\text{المال المتداول} = (8400 + 14600) - 20000$$

$$\text{المال المتداول} = 3000 \text{ ون}$$

احتياج المال المتداول = قيم الاستغلال + قيم التعامل - ديون قصيرة الاجل التي

تساهم في دورة الاستغلال

$$\text{احتياج المال المتداول} = 5800 + 4500 - 12200$$

$$\text{احتياج المال المتداول} = 1900 - \text{ون}$$

الخزينة = المال المتداول - الاحتياج

$$\text{الخزينة} = 1900 + 3000$$

الخبزينة=4900ون

➔ معرفة التوازن المالي عن طريق النسب المالية

نسبة التمويل = الأموال الدائمة / القيم الثابتة < 1

$$\text{نسبة التمويل} = 20000/8400+14600$$

نسبة التمويل=1.15 اكبر من الواحد ملائم أي المؤسسة تحقق توازن مالي على المدى البعيد

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الديون < 1

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 12200+8400/14600$$

نسبة الاستقلالية المالية = 0.70 اصغر من الواحد غير ملائم المؤسسة غير مستقلة ماليا

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / القيم الثابتة < 1

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = 20000/14600$$

نسبة التمويل الخاص = 0.73 اصغر من الواحد تؤكد هذه النسبة النتيجة السابقة فهي تعتمد على التمويل الخارجي اكثر .

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل < 1

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 12200/ 4900+5800+4500$$

نسبة السيولة العامة = 1.24 أكبر من الواحد ملائمة جدا

مدة التحصيل = الزبائن + أوراق القبض / المبيعات * 360 يوم

$$\text{مدة التحصيل} = 360 * 100000/5800$$

مدة التحصيل = 21 يوم

مدة التسديد = المورد + أوراق الدفع / المشتريات * 360

مدة التسديد = $360 * 80000 / 12200$ = 360 يوم

مدة التسديد = 55 يوم

المؤسسة تحقق توازن مالي على المدى القصير، يتبين ذلك من خلال نسب النشاط ونسبة السيولة العامة. إذ تتحصل المؤسسة على حقوقها في مدة أقصاها 21 يوم، المدة جد معتبرة. وهي بدورها تستغرق 55 يوم للوفاء بالتزاماتها فهي تتمتع بدرجة وفاء بالدين عالية. هذه النتائج تؤكد لها نسبة السيولة العامة التي هي ملائمة جدا.

المؤسسة غير مستقلة ماليا، يتوضح هذا الامر من خلال نسبة الاستقلالية ونسبة التمويل الذاتي الا ان اعتمادها على التمويل الخارجي أدى بها الى تحقيق التوازن المالي على المدى البعيد حيث ملائمة نسبة التوازن المالي وإيجابية المال المتداول يبينان مدى احترام المؤسسة لمبدأ السيولة ودرجة الاستحقاق. ما يدل على ان المؤسسة تحقق توازن مالي على المدى البعيد أي لديها:

- أموال دائمة كافية لتمويل الاستثمارات،
- نتيجة مالية معتبرة كافية لحصص المساهمين ولديون الطويلة الاجل المستحقة وللاحتياجات.

2. حساب المردودية الاقتصادية، المردودية المالية وأثر الرفع المالي

➡ حساب المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية = النتيجة العادية قبل المصاريف المالية / مجموع الأصول

.....(1)

النتيجة العادية قبل المصاريف المالية = النتيجة العادية - المصاريف المالية(2)

النتيجة الصافية = النتيجة العادية - الضرائب

النتيجة الصافية = النتيجة العادية - (النتيجة العادية * معدل الضريبة)

$$1001 = \text{النتيجة العادية} - (\text{النتيجة العادية} * 0.30)$$

$$\text{النتيجة العادية} = 0.3 / 1001 = 1430 \text{ ون}$$

من المعادلة رقم (2) نجد :

$$\text{النتيجة العادية قبل المصاريف المالية} = 1430 - 500 = 930 \text{ ون}$$

من المعادلة رقم (1) نجد :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 35200 / 930 * 100 = 2.64 \%$$

👉 حساب المردودية المالية

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{راس المال الاجتماعي}$$

$$\text{المردودية المالية} = 14600 / 1001 * 100 = 6.85 \%$$

👉 حساب اثر الرفع المالي

$$\text{اثر الرفع المالي} = \text{الرافعة المالية} * \text{فرق الرافعة}$$

$$\text{الرافعة المالية} = \text{الاستدانة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{فرق الرافعة} = \text{المردودية الاقتصادية} - \text{معدل الفائدة}$$

$$\text{معدل الفائدة} = \text{مصاريف المالية} / \text{الديون}$$

$$\text{معدل الفائدة} = 8400 / 500 = 0.05$$

$$\text{اذن اثر الرافعة} = 14600 / 8400 * (0.05 - 0.0264)$$

$$\text{اثر الرافعة} = 0.57 * (-0.0236) = -0.01$$

3. أثر الاستدانة إيجابي ام سلبي

المردودية الاقتصادية اقل من معدل الفائدة اذن أثر الرافعة سالب ومنه الاستعانة بالديون بنسبة أكبر يؤثر سلبا على النتيجة وبالتالي على المردودية المالية. وعليه فاثـر الديون سلبي.

4. الفرق بين الرافعة المالية والرافعة التشغيلية

يشير الرفع التشغيلي الى قدرة المؤسسة على استخدام تكاليف التشغيل الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة. كأن تلجا الى استخدام المزيد من الآلات واستطاعت في المقابل ان تستغني عن عدد من العمال (تكاليف متغيرة) فإنها بذلك تكون قد لجأت الى ما يعرف بالرفع التشغيلي والتي تطمح من خلاله الى الزيادة في المبيعات وبالتالي ارتفاع الأرباح. في حين الرفع المالي يشير الى الزيادة في الديون المالية للوصول الى أكبر عائد ممكن وتحقيق أكبر مردودية مالية ممكنة.

5. الفرق بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية

المردودية بصفة عامة هي العلاقة بين النتائج والوسائل التي استعملت من اجل تحقيقها فالمردودية الاقتصادية تقيس مردودية العمليات (الأصول) بينما المردودية المالية تحمل الصبغة الكاملة اذ تقيس المردودية الاجمالية بنسبة النتيجة الى الأموال الخاصة.

تمارين بدون حلول :

التمرين الاول

الجدول التالي يتضمن المؤشرات المالية تخص مؤسسة **X** التي تريد القيام باستثمار جديد قيمته 2000 وحدة نقدية , فوضع المسير المالي ثلاث فرضيات لاختـذ قرار التمويل .

معطيات مالية	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
--------------	----------------	-----------------	-----------------

أموال جماعية	1200	2000	200
المردودية الاقتصادية	18 %	20 %	5 %

✓ رأيك ماهي أحسن فرضية تعتمد عليها المؤسسة من أجل تمويل هذا الاستثمار ؟ علما أن معدل الفائدة 6% ومعدل الضريبة 25 % .

التمرين الثاني:

الجدول التالي يتضمن بعض المؤشرات المالية تخص مؤسسة (X) التي تريد القيام باستثمار جديد قيمته 2.000 وحدة نقدية، فوضع متخذ القرار المالي ثلاث فرضيات لأخذ قرار التمويل.

معطيات مالية	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة
أموال جماعية	100	1000	800
المردودية الاقتصادية	4.5 %	20 %	17 %

- ماهي الأسس التي من خلالها يتم أخذ قرار التمويل ؟
 - برأيك ماهي أحسن فرضية تعتمد عليها المؤسسة من أجل تمويل هذا الاستثمار ؟
- علما أن معدل الفائدة 5 % ومعدل الضريبة 25% .

التمرين الثالث:

الجدول التالي يتضمن مجموعة من المعطيات لمؤسسة X تتضمن المفاضلة بين خيارين للتمويل :

المؤشرات المالية	1	2
------------------	---	---

الأصول	1.000	1.000
الأموال الخاصة	250	1.000
نتيجة الاستغلال قبل المصاريف المالية	120	120
نتيجة الاستغلال	82,5	120
النتيجة الصافية	50	200

المطلوب :

☞ ماهي طرق التمويل داخل المؤسسة و ماهي الأسس التي من خلالها يتم أخذ قرار

التمويل ؟

☞ أحسب المردودية المالية و المردودية الاقتصادية ؟

☞ ماهو حكمك على سياسة التمويل المنتهجة في كلا الحالتين ؟ هل هذه الأسس

متوفرة ؟ .

تمرين 04 :

إليك المعطيات التالية لمؤسسة Y :

المعطيات المالية	2001	2002	2003
المصاريف المالية	0	4	9
نتيجة الاستغلال قبل المصاريف المالية	221	232	333
الأموال الجماعية	1154	1.256	1.344
الاستدانة	0	24	57
الضريبة على أرباح الشركات	0,376	0,344	0,399

المراجع:

مراجع باللغة العربية

- تبر زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009.
- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة الجزائر 2010 .
- زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- شادي معمر سعاد، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم المالية و المحاسبة، محاضرات في التسيير المالي، جامعة البويرة 2020.
- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، دار المريخ الأردن، 2012.
- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي: دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- علي عباس، الإدارة المالية، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 229.
- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، 2004.
- منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، المكتب العربي الحديث، ط 4، الإسكندرية، 2003.
- يوسف قريشي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

مراجع باللغة الأجنبية

- Alain mikol ,gestion comptable et financiere poche ,edition puf,2015.
- Beatrice Grandguillot et Francis,l'analyse financiere, ,edition eyrolles 2014/2015.
- Jean-luis amlon,l'essentiel a connaitre en gestion financiere,2eme edition ,2000.
- Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise,5eme eédition, Dalolz, parise, 2002,

فهرس المحتويات	
01	مقدمة
22	المحور الأول: تحليل القوائم المالية
22	I. القوائم المالية
22	1. الميزانية المالية المحاسبية
24	الشكل العام للميزانية المالية المحاسبية
25	2. الميزانية المالية
25	نقائص و عيوب الميزانية المحاسبية المالية
25	ضرورة إعداد الميزانية المالية
26	• إعادة ترتيب عناصر الأصول
25	• إعادة ترتيب عناصر الخصوم
27	الشكل العام للميزانية المالية
27	ملاحظات هامة
29	تطبيقات
53	II. أدوات و وسائل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
53	1. دراسة الوضعية المالية عن طريق التوازنات المالية
53	المال المتداول
55	احتياج المال المتداول
55	الخزينة-مستوى النقدية
57	2. دراسة الوضعية المالية عن طريق النسب
57	نسب التمويل
59	نسب السيولة
60	نسب النشاط
62	تطبيقات
69	المحور الثاني: المردودية و اثر الرافعة المالية
75	I. المردودية
75	1. المردودية الاقتصادية
76	2. المردودية المالية
79	II. مبدأ اثر الرفع المالي
80	1. الرافعة المالية
82	2. اثر الرافعة المالية
84	تطبيقات

المراجع	101
---------	-----